الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

السنة التاسعة والثلاثون
ربيع الأول ١٤٤٧هـ
أيلول ٢٠٢٥م

العدد
٤٧٠

كلمة الوعي

تصريحات نتنياهو عن «إسرائيل الكبرى» وتداعياتها: تقويض أوسلو وصفعة على وجوه المُطبِّعين

الأزمات الخدماتية في العالم الإسلامي

عائشة الزعتري

النظام الاقتصادي الإسلامي وخطر اندماجه بالاقتصاد الرأسمالي

مصطفى عتيق

العمل الحزبي من منظور الشرع

فادي السلمي

من العجز المانع إلى القدرة المُسقطة للعذر: الاستطاعةُ وأثرُها في وجوب إعلانِ قيامِ الدّولةِ الإسلاميّةِ وتطبيقِ الشريعةِ: الحلقة الثانية

ثائر أحمد سلامة

لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات (٥) نشأة القانون الدولي

لقمان حرزالله

جامعية - فكرية - ثقافية
مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥
www.al-waie.org Subjects@al-waie.org

المحتويات

• كلمة الوعي: تصريحات نتنياهو عن «إسرائيل الكبرى» وتداعياتها:
تقويض أوسلو وصفعة على وجوه المُطبِّعين ٣
• النظام الاقتصادي الإسلامي وخطر اندماجه بالاقتصاد الرأسمالي مصطفى عتيق ١٣
• لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات (٥) نشأة القانون الدولي لقمان حرزالله ١٦
• من العجزِ المانعِ إلى القدرةِ المُسقِطَةِ للعذرِ: الاستطاعةُ وأثرُها في وجوبِ
إعلانِ قيامِ الدّولةِ الإسلاميّةِ وتطبيقِ الشريعةِ: الحلقة الثانية ثائر سلامة ٢٢
• الأزمات الخدماتية في العالم الإسلامي عائشة الزعتري ٣٠
• العمل الحزبي من منظور الشرع فادي السلمي ٣٤
• بهداهم اقتده: أبو بكر الصديق رضي الله عنه بهاء الحسيني ٤٢
• مع القرآن الكريم:يا حُكّامَ بلادِ المسلمينَ: ﴿۞أَفَتَطۡمَعُونَ أَن ..﴾؟ إبراهيم سلامة ٤٤
• أخبار المسلمين في العالم ٤٦
• كلمة أخيرة: هل نظرية العقد الاجتماعي
هي نفسها البيعة التي شرعها الإسلام لتنصيب الحاكم؟ ٥١
• غلاف أخير: رسالة إلى إخوتنا وأهلنا في غزة ٥٢

تصريحات نتنياهو عن «إسرائيل الكبرى» وتداعياتها: تقويض أوسلو وصفعة على وجوه المُطبِّعين

في تصريح صادم يكشف النزعة التوسعية الراسخة لدى كيان يهود، أعلن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو تبنّيه الصريح لرؤية "إسرائيل الكبرى". فعندما سُئل في مقابلة مع قناة i٢٤ العبرية إن كان يؤمن بـ«رؤية إسرائيل الكبرى»، أجاب نتنياهو "قطعيًا" ثم أكّد أنه «مُتعلِّق جدًا» بهذه الرؤية. وهذه الرؤية تعني في مفهومها التوسعي ضم جميع الأراضي المحتلة في فلسطين التاريخية وأجزاء من الدول العربية المجاورة؛ إذ يشمل مشروع "إسرائيل الكبرى" المطروح احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وأجزاء من لبنان وسوريا ومصر والأردن. إنها رؤية استعمارية قديمة جديدة تستحضر أوهام الصهاينة بأرض تمتد حدودها "من النيل إلى الفرات" وتضع كل الاتفاقيات والتسويات السابقة على مذبح الأطماع التاريخية.

لقد أثارت تصريحات نتنياهو هذه عاصفة من «الإدانات اللفظية» حتى من عواصم مَرَدَتْ على التطبيع والتعاون الأمني مع الاحتلال. فقد اعتبرت **٣١** دولة عربية وإسلامية مجتمعة – بينها حكومات وقّعت اتفاقيات سلام مع الكيان – تلك التصريحات "انتهاكًا جسيمًا وخطيرًا للقانون الدولي وتهديدًا مباشرًا لأمن الدول العربية واستقرارها". واعتبرت القاهرة أن «كلام نتنياهو يُزعزع الاستقرار الإقليمي ويُظهر رفضًا لمسار السلام في المنطقة». وكأن زلزال غزة لم يزعزع تلك الأحلام، وكأن المنطقة مستقرة وفيها هذا العدو الغاصب!

أما الأردن الذي وقع اتفاقية وادي عربة مع الاحتلال عام ١٩٩٤، فقد اعتبر التصريحات «تصعيدًا خطيرًا مستفزًا وتهديدًا لسيادة الدول»، ووصف هذه المطامع بأنها "أوهام" تبنّتها العناصر المتطرفة في حكومة نتنياهو، محذرًا من أنها تشجّع على استمرار دوّامة العنف في غزة والضفة. ولعمري إن المرء ليعجب من هذه المواقف الباهتة، التي لا تخرج عن دائرة الشجب المصحوب بجسر بري لوجستي يصل الإمارات بالسعودية بالأردن بكيان يهود يوفر على الكيان أكثر من ٨٠٪ من تكلفة البضائع عبر الطريق البحري، ويمد الكيان بأسباب البقاء وهو في ذروة عدوانه على غزة ومحيط الأرض المقدسة كله! وكان وزير مالية الاحتلال قد قام بتسلية جمهور متطرف في باريس بخريطة مزعومة لـ(إسرائيل الكبرى) تضم المملكة الأردنية نفسها، فعدّت عمان ذلك «انتهاكًا لاتفاقية السلام بين البلدين».

ضربة قاضية لأوسلو؟ أم تصفية للسلطة الفلسطينية؟

تكشف تصريحات نتنياهو عن إسرائيل الكبرى الهوّة السحيقة بين الواقع الجديد وسيرَ ما يسمى بعملية السلام القديمة، والتي ما كان الكيان الغاصب يوما يعير لها أدنى اهتمام، إلا ما يصب في خدمة مصالحه. فكان من الطبيعي أن يضع «رصاصة الرحمة» على ما تبقى من اتفاقيات أوسلو التي وُقِّعت في التسعينات وأسست للسلطة الفلسطينية على «أمل» الوصول إلى حل الدولتين. منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، تحوّل الاحتلال من مُطارَدٍ دائم إلى كيانٍ آمنٍ

يحتمي بأجهزة السلطة الفلسطينية. لقد منحته أوسلو اعترافًا رسميًا، وفتحت له باب التطبيع على مصراعيه، بينما أسندت السلطة لنفسها دور الحارس الأمين للكيان الغاصب. فبدل أن تُوجَّه البنادق نحو المحتل، أُنشئت أجهزة أمنية قوامها نحو ثمانين ألف عنصر لاحتواء المقاومة، حتى بلغ عدد اتفاقيات التنسيق الأمني الموقعة عشرات البنود. ومنذ انتفاضة الأقصى **٢٠٠٠** أدّت السلطة دور السد المنيع أمام اندلاع مواجهة شاملة، فقمعت المظاهرات وحاصرت كتائب المقاومة. وفي ٢٠٠٧ وبعد الانقسام، تحولت الضفة إلى سجن كبير؛ حيث حملات ملاحقة يومية لمقاتلي حماس والجهاد واعتقالات طالت آلاف الشباب، بالتوازي مع اجتياحات جيش الاحتلال. وفي ٢٠١٤ إبان عدوان غزة، نفذت أجهزة السلطة حملات واسعة لإحباط أي انتفاضة في الضفة، بل اعتدت على المتظاهرين المؤيدين للمقاومة. ثم في ٢٠٢١ و٢٠٢٢ استمرت سياسة التنسيق حتى في عزّ هبّات الأقصى، حيث كان جنود الاحتلال يقتحمون المخيمات نهارًا لتصفية المقاومين، بينما تلاحق السلطة من بقي حيًّا ليلًا. ومؤخرا في جنين **٢٠٢٣**، وثّقت الشهادات كيف انسحبت الأجهزة الأمنية حين اجتاح الاحتلال المخيم ثم عادت لقمع المظاهرات الغاضبة. هكذا تحوّلت السلطة إلى أداة لتكريس الاحتلال، تفرّط بحقوق الأمة وتحمي عدوها بدماء أبناء شعبها، في مشهدٍ لا يضاهيه إلا خيانة الأنظمة المطبّعة!

لقد دأبت حكومات اليمين الصهيوني على نسف أسس أوسلو تدريجيًا عبر توسيع الاستيطان وفرض الأمر الواقع، لكنها أبقت على هيكل السلطة قائمًا، بصفة شريك أمني يخدم نهج "إدارة الصراع" دون حله. أما الآن، فيبدو أن ائتلاف نتنياهو الحاكم – وهو الأكثر تطرفًا في تاريخ الكيان – قد وجد في أجواء الحرب على غزة فرصة سانحة للانقلاب الكامل على ترتيبات أوسلو. وتشير دراسات إستراتيجية إلى أن حكومة نتنياهو الحالية تستغل تداعيات **٧** أكتوبر **٢٠٢٣** لتنفيذ أجندة معلنة منذ تشكيلها: التخلي عن الوضع القائم الذي أرسته أوسلو، وتصعيد تقويض السلطة الفلسطينية ماليًا وأمنيًا وصولًا إلى تفكيكها، وتسريع وتيرة الاستيطان وضمّ أراضي الضفة فعليًا. وبالفعل، لم تمض أيام على تصريحات نتنياهو حتى أعلن وزير ماليته بتسلئيل سموتريتش عن الدفع قدمًا بآلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة المحتلة، مؤكدًا أن هذه الخطوة "تدفن فكرة الدولة الفلسطينية" نهائيًا. وعلى نفس المنوال، كان الكنيست قد تبنّى في وقت سابق قرارًا يرفض إقامة دولة فلسطينية بأغلبية ٦٨ صوتًا مقابل ٩، وهي خطوة رمزية، لكنها تعكس تحوّلًا رسميًا عن التزامات أوسلو. كما صعّد الاحتلال إجراءات خنق السلطة وعزلها؛ فقطعت حكومة نتنياهو عائدات الضرائب عن السلطة أو اقتطعت مبالغ كبيرة منها، ودفعت نحو سنّ تشريعات تسمح بمقاضاة السلطة ماليًا بحجة دعم عائلات الشهداء، إلى جانب منع دخول آلاف العمال الفلسطينيين لداخل الكيان الغاصب من أجل لقمة عيشهم. وتوسع العدوان ليشمل اجتياحات عسكرية متكررة للمناطق المصنفة (أ) حسب أوسلو، بل وأعلن الاحتلال سحب صلاحيات أمنية من السلطة في بعض مناطق (ب) بذريعة إقامة "محميات طبيعية" تحت سيطرته المباشرة، أي عمليًا إنهاء التقسيمات الإدارية لأوسلو من طرف واحد. منذ أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٥)، صار ما

يقارب ٧٥٪ من موازنة السلطة يعتمد على إيرادات الضرائب التي يجمعها الاحتلال نيابةً عنها، ثم يتحكمون في تحويلها أو حجبها متى شاؤوا. وبين ٢٠١٩ و٢٠٢٤، اقتطع الكيان الغاصب نحو ٣,٥٤ مليار شيكل (ما يقارب مليار دولار)، أي نحو ٥٪ من الناتج المحلي الفلسطيني في **٢٠٢٣**، بذريعة تمويل السلطة أسر الشهداء والأسرى، ثم تضاعفت الاقتطاعات منذ أكتوبر ٢٠٢٣ لتبلغ ٢٧٥ مليون شيكل شهريًا، أي ما يعادل كامل رواتب موظفي قطاع غزة للعاملين بالسلطة. أضِف إلى ذلك، أن الاحتلال منع ما يصل إلى ١٤٣٠٠٠عامل فلسطيني من الوصول إلى أعمالهم داخل الكيان، بين أكتوبر وديسمبر ٢٠٢٣، ما ضرب مردود أسر بأكملها، ودفَع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار. في الوقت ذاته، كثفت السلطة قمع الانتفاضات؛ ففي مخيم جنين وفي القدس، كانت أجهزة الأمن تحت قيادة السلطة تسجن المقاتلين أو تسلّمهُم للاحتلال، بينما ارتفعت الحواجز ونقاط التفتيش إلى ما يقارب ٩٠٠ حاجز وعبّارة في الضفة، تحاصر الناس وتجعل من التنقل معركة يومية ، وهكذا غدت السلطة سوطًا بيد الاحتلال، تُسخِّر أجهزتها لحراسة أمنه، وخنجرا مسموما يطعن ظهر شعبها بالاعتقالات والتنسيق الأمني، بينما تُسلَب أموالها وتُحاصر لقمة عيش أبناء فلسطين، بينما شباب غزة والضفة يُذبحون جوعًا وحصارًا، وسيول الدم تُسيل على أرض تئن من الوجع والخذلان.

إن هذه التطورات تضع مصير السلطة الفلسطينية على المحك غير المسبوق منذ نشأتها. فالسلطة باتت اليوم مجرد كيان هش مكبَّل، يتآكل دوره يومًا بعد يوم، حتى منعت الولايات المتحدة وفد السلطة من الحصول على تأشيرة لدخول البلاد ومقرات الأمم المتحدة. وقد وصفت قيادة السلطة تصريحات نتنياهو بشأن إسرائيل الكبرى بأنها "تجاهل صارخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستفزاز خطير يهدد أمن المنطقة واستقرارها"، ولعل الأصوب القول: تهديد استمرار الوضع الذي مكّن للفاسدين نهب الخيرات والتواطؤ الرخيص مع الاحتلال، لا أمن المنطقة، ولا استقرارها، إذ لم تكن يوما آمنة ولا مستقرة منذ الاحتلال، ومع ذلك تجد السلطة نفسها عاجزة عن أكثر من الشجب اللفظي، فيما مشروع الاحتلال يمضي لتفريغها من أي مضمون سياسي. في المقابل، تحذّر مراكز أبحاث داخل الكيان من أن انهيار السلطة – سواء بانفجار داخلي أو بانقلاب «إسرائيلي» مكتمل الأركان – سيفجّر فراغًا خطيرًا ستكون عواقبه وخيمة على الجميع بمن فيهم الكيان الصهيوني نفسه، كيف لا، ووظيفة السلطة ما نعلم، تقوم بدور حماية الكيان الغاصب أكثر مما يفعله جيشه! ففي غياب السلطة قد تندلع انتفاضة شعبية شاملة لأن الفلسطينيين سيفقدون الأمل نهائيًا في مسار المفاوضات. كما أن عشرات آلاف العناصر المسلحة التابعة لأجهزة السلطة قد يفقدون مخصصاتهم ويجد بعضهم نفسه مضطرا للانضمام إلى المقاومة في مواجهة الاحتلال بدلًا من التنسيق الأمني معه، بل إن تفكك السلطة سيعني نهاية "عصر الاتفاقات" وإقرارًا مدوّيًا بفشل نهج «التسوية السلمية»، ما قد يؤخر تطبيع بعض الدول العربية المتلهفة للتطبيع مع الكيان. وعلى جانب الكيان الصهيوني الغاصب، سيتعيّن على الاحتلال تحمل عبء إدارة حياة ملايين الفلسطينيين مباشرةً في الضفة وغزة وما يعنيه ذلك من كلفة مالية وأمنية باهظة. بكلمات أخرى، إن سعي حكومة نتنياهو لتحقيق أضغاث أحلام "إسرائيل الكبرى" عبر تهميش السلطة

الفلسطينية أو إسقاطها ينذر بفتح أبواب جحيم فوضى أمنية وإقليمية محمودة عقباها، وهو ما يتجاهله نتنياهو متعمّدًا في سبيل إرضاء غلاة مستوطنيه وضمان بقائه السياسي.

منذ أوسلو، بات أكثر من واحد من كل ستة فلسطينيين في الضفة عاملين في الأجهزة الأمنية للسلطة، التي تُنفق على أمنها أكثر مما تنفقه على التعليم والصحة مجتمعتين، وقد تجاوزت موازنة التحصين الأمني لديها مليار دولار سنويًا (٢٨ ٪ من إجمالي ميزانيتها) . وفي جنين (كانون الأول/ ديسمبر **٢٠٢٤**)، اندلعت أعنف اشتباكات لحملات السلطة ضد المقاتلين، وأسفرت عن سقوط شهداء من مقاتلي جنين، وأكدت مرة أخرى هشاشة القيادة الأمنية وشُحّ دعمها الشعبي، في ظل توجيه اتهامات لها بكونها الأداة التي تحقق "الأمن" للاحتلال وليس للأمة. ولا تقل خطورة عن ذلك استماتة السلطة في قمع شعبها: ففي عام ٢٠١٥ وحده، سجّلت أكثر من **١,٢٧٤** اعتقالًا تعسفيًا و١,٠٨٩ استدعاءً بحق معارضين، بينهم طلبة ومدافعون عن حقوق الشعب، تحت ذرائع أمنية، وفي غياب تهم حقيقية، مع توثيق ممارسات تعذيب داخل سجونها . وتشير مؤسسات استطلاع الرأي مثل استطلاعات مركز القدس للبحوث والاستطلاعات السياسية – **PCPSR** (آخرها في عام ٢٠٢٣) إلى أن ٧٩٪ من الفلسطينيين في الضفة يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة، ما يؤشر إلى شُحّ ثقة شعبي بات يرى أن السلطة أصبحت مأوى للمال الفاسد وليس للحقوق الوطنية. وفي استطلاع **Barometer Arab** لعام **٢٠٢١-٢٠٢٢**، أكد **٨٥٪** من الفلسطينيين وجود فساد "إلى حد كبير أو متوسط" في السلطة. وفي بيانات تكميلية، بلغت نسبة المواطنين الذين يرون السلطة "عبئًا على الشعب" أكثر من **٦٢٪**، هذا الاستنكار الشعبي لا يُستغرب في ظل تفكّك مؤسسات السلطة وممارسات الفساد المستحكمة، فلم تشغل السلطة نفسها منذ أوسلو إلا بتثبيت أمن الاحتلال، وقمع قضيتها الداخلية، وتكميم الأفواه. قد ذهبت نزعتها الخيانية إلى حد أن أجهزة أمنية باتت مهمتها الأولى ردع شعبها، لا حمايته.

في المقابل، استفاد الاحتلال استفادةً استثنائية من السلطة كجسرٍ لدولته، إذ جعلها تتحمّل عن كاهله وظيفتين متناقضتين ومهلكتين: فهي من جهةٍ تصدّ مقاومته بالنيابة عنه، ومن جهةٍ أخرى تحمي الكيان الغاصب، وتقاتل أبناء شعبها، وتغطّي فسادها، بينما ينهب الكيان أراضيها ويضمّها واحدةً تلو الأخرى. وفي هذا الثالوث الموبوء تجلّى دور السلطة الفلسطينية امتدادًا وظيفيًا له؛ حاجزًا أمنيًا متقدّمًا يتولّى بالنيابة عنه ما يستهلك جيوشه وأجهزته: قمعَ المقاومة، وملاحقةَ المعارضين، وتجفيفَ منابع الانتفاضة والمقاومة. لقد تحوّلت مؤسساتها إلى أداةٍ إدارية-أمنية بيد الاحتلال، تحمي مستوطناته وتوفّر له بيئةً آمنة للتوسّع، وتترك شعبها يواجه البطالة والجوع والرصاص وحده.

وادي عربة في مهب الريح... والأردن ومصر على المحك

لا تقف تداعيات مشروع "إسرائيل الكبرى" عند حدود فلسطين المحتلة، بل تهدد بشكل مباشر دول الجوار وتنسف معاهدات السلام القائمة معها. فحين يتحدث نتنياهو عن ضم أجزاء من الأردن وسيناء إلى كيانه، فهو يطعن ضمنيًا في اتفاقيتي وادي عربة **(١٩٩٤)** وكامب ديفيد **(١٩٧٩)**

اللتين اعترفتا بتلك الحدود الدولية. وقد لمّح متطرفون في حكومته سابقًا إلى نظرية "الوطن البديل" للفلسطينيين في الأردن، ولوّحوا بأن الضفة الشرقية قد تكون جزءًا من الحل الصهيوني النهائي. هذه التصورات تدق ناقوس الخطر في عمّان التي تنظر إلى الضفة الغربية بصفة عمق إستراتيجي وأمن قومي لها. لكنّ الحدث الجلل كان يقتضي من عمّان مواقف بحجم التحدي، لا بيانات باهتة. كان الأولى بالنظام الأردني – وهو يرى كيانه مهدَّدًا في جوهر وجوده – أن يخطو خطوات عملية حازمة: طرد سفير الكيان من عمان واستدعاء سفيره من تل أبيب، وإنهاء العلاقات الدبلوماسية الآثمة مع الكيان الغاصب، ووقف العمل بمعاهدة وادي عربة وبنودها الأمنية والاقتصادية، وإنهاء التنسيق الأمني الحدودي الآثم الذي ضمن أمن الكيان منذ نشأته، وإنهاء اتفاق الغاز المشؤوم الذي كبّل رقاب الأردنيين لسنوات. كان عليه أن يقوم بخطوات سياسية قوية تمنع الاحتلال من اقتحام الأقصى، وهو الذي من المفروض أن يكون تحت «الوصاية الهاشمية».

كان الأجدر به أن يترجم غضبه إلى أفعال: إبراز الجدية بتحركات عسكرية تؤكد أن الأردن ليس خاصرة رخوة يعبث بها العدو، ذلك العدو الذي يخرج الآن من حرب أنهكته ولم تبق لديه أي قوة ردع، ناهيك عن قوة الهجوم، ذلك العدو الذي مرغت كتائب القسام والجهاد الإسلامي وجهه في التراب في السابع من أكتوبر وأسقطت أسطورة «جيشه الذي لا يقهر» فقهرته، وما زال لا يستطيع أن يسجل نصرا في جبهة غزة العزة، ولا أن ينجز هدفا واحدا من أهداف حربه هناك، أفما كان من الأجدر بالجيش العربي الأردني الذي سبق وهزم جيش الاحتلال في معركة الكرامة ١٩٦٨ فقتل أكثر من مائتي جندي غاصب ودمر نحو ٤٠ دبابة ومركبة مدرعة، واضطر جيش الاحتلال الذي كان قوامه أكثر من ١٥ ألف جندي مدعومين بالطيران والدبابات للانسحاب الذليل، الجيش الذي منع سقوط القدس الشرقية بيد الاحتلال في حرب النكبة بصمود مجاهديه ودفاعهم، حين خاضوا معركة اللطرون في أيار- حزيران ١٩٤٨ وأوقعوا خسائر فادحة في صفوف جيش الاحتلال وعصاباته، والذين استبسلوا في الدفاع عن القدس في حزيران ١٩٦٧ وقاوموا حتى نفاد الذخيرة في القدس الشرقية، بفعل عقيدة أبناء هذا الجيش الإسلامية الراسخة، وإيمانهم بوجوب دحر عدوهم. كان الأجدر بالجيش الأردني هذا أن يفتح جبهة حرب ضد الكيان الغاصب تزامنا مع إنطلاقة طوفان الأقصى ليحرر البلاد والعباد. كذلك كان الأولى أن يفتح النظام الأردني صدره لشعبه ويطلق العنان للهبات الشعبية المؤيدة لفلسطين بثقل يخيف العدو، بدل أن يقمعها، ليجعل من الشارع قوة ردع تُحرج العدو وحلفاءه الأمريكان وتظهر رفض الأمة لوجود القواعد العسكرية الأمريكية على أرضه. إن أقلّ ما كان يُنتظر من النظام الأردني في مواجهة أوهام "إسرائيل الكبرى" هو أن يظهر شيئا من الاعتبار لكرامة الدولة وسيادتها، لا أن يكتفي برسائل احتجاج لا تسمن ولا تغني. في هذا السياق، عكَس تصريح لوزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي مدى النهج "الدبلوماسي البارد" في المواجهة؛ إذ قال إن هذه الادعاءات الصهيونية "لن تؤثر على الأردن والدول العربية" ولن تنتقص من حقوق الفلسطينيين، وكأنه بيان صحفي روتيني لمراسل الجزيرة، أقرب منه إلى رد فعل دولة يتهددها الخطر!

أما مصر – صاحبة أول اتفاق خيانة عربي مع الكيان الصهيوني الغاصب – فتواجه هي الأخرى إحراجًا إستراتيجيًا. فحين يلمّح نتنياهو إلى أطماع في سيناء أو يتجاهل عن عمد دور القاهرة الإقليمي، فإنه يضرب عرض الحائط بعقود من التعاون المصري «الإسرائيلي». ولا يختلف رد الفعل المصري الرسمي عن الرد الأردني في تخاذله وضعفه واستخذائه، والاكتفاء بالتنديد والشجب، والدفع نحو المزيد من المفاوضات ومسار السلام المزعوم، وكأن عقودا طويلة من الفشل غير كافية لإظهار مراد الكيان الغاصب، حتى صفع الكيان المصري بهذه الصفعة ليقول لهم بأن الكيان الغاصب لا يحفل بأي اتفاقات، ولا عهود، وأن أطماعه تصل من الفرات إلى النيل.

إن ما يخشاه النظام المصري على الحقيقة هو أن تنزلق المنطقة مجددًا نحو شفير الانفجار بسبب غلواء الصهاينة، مما يهدد استمرار تحكم الكيان المصري في البلاد وتسلطه على رقاب العباد، زد على ذلك أن ما يجعل غضبة الشارع المصري تصل إلى حد الغليان ما كان على ظاهر الكف من تواطؤ الكيان المصري مع الكيان الصهيوني، وكأنهما وجهان لعملة واحدة، فقد تعرضت القاهرة لانتقادات شعبية خلال العدوان الأخير على غزة بتهمة التواطؤ الضمني الحقيقي مع الحصار الإسرائيلي – وهو ما تمثل بإغلاق معبر رفح معظم الوقت وتقييد الدعم الإغاثي – حرصًا على تفاهماتها مع واشنطن وتل أبيب، وتنفيذا لأجنداتهما في خدمة مشاريعهما الاستعمارية في غزة. ومع ذلك، ضرب الكيان الصهيوني الغاصب بكل خدمات الكيان المصري عرض الحائط، واستمر في قصف غزة بوحشية ومضى نحو آخر الشوط. ثم ها هو نتنياهو يكافئ القاهرة بإعلانه مطامعه التوسعية التي تهدد سيادتها (في سيناء) أو تزعزع دورها الإقليمي. إنه الاستخفاف بعينه بكل ما قدمته مصر من تعاون أمني وسياسي للكيان الغاصب طوال العقود الماضية. لم يكن موقف القاهرة من محور فيلادلفيا إلا وجهًا آخر للتواطؤ، إذ تركت الكيان الصهيوني الغاصب يفرض رؤيته على الحدود دون مقاومة تذكر. ففي مايو **٢٠٢٤** أعلن جيش الاحتلال أنه بات يملك السيطرة التكتيكية على ممر فيلادلفيا الحدودي مع مصر، في خرق واضح لاتفاقية كامب ديفيد، بينما اكتفت الخارجية المصرية ببيان احتجاج باهت لم يُترجم إلى أي فعل عملي. أما معبر رفح، فقد تحوّل إلى أداة خنق بيد القاهرة؛ إذ أظهرت بيانات رويترز أن متوسط الشاحنات التي يُسمح لها بالمرور لا يتجاوز **٣٠** إلى **٥٠** شاحنة يوميًا من أصل **٢٠٠–٣٠٠** تصل إلى الحدود، والبقية تُترك لتتعفن في المستودعات أو على الطرقات (رويترز ١٣ آب ٢٠٢٥). هذا فضلاً عن أن مصر كثيرًا ما تُغلق المعبر لأيام وأسابيع بحجج واهية، تاركة مئات آلاف المرضى والجوعى محاصرين حتى الموت. وفي مفاوضات وقف إطلاق النار، كشفت مصادر غربية أن المخابرات المصرية غيّرت نص اتفاق كان الكيان الصهيوني الغاصب قد وافق عليه وأعادت تقديمه بصيغة بديلة إلى حماس، ما أدى إلى انهيار التفاهم قبل أن يرى النور، في سابقةٍ تُظهر حجم التلاعب والتآمر. هكذا انكشف الدور المصري: حارسًا للحدود في وجه غزة، وممرًا ضيقًا للغذاء والدواء، ومسهّلًا لحلول يفرضها العدو. لقد اختارت القاهرة أن تكون شريكًا في الحصار بدل أن تكون صمام أمان لغزة، فصارت سياساتها عبئًا على شعب محاصر، وعلى أمة الإسلام جمعاء، ومكسبًا إستراتيجيًا للكيان الغاصب.

ولا يختلف الحال كثيرًا بالنسبة إلى سوريا، وإن كانت خارج فلك التطبيع الرسمي مؤقتا. فمشروع "إسرائيل الكبرى" في بعض صيغه يضع الجولان السوري المحتل وأجزاء من جنوب سوريا في مرمى الأطماع الصهيونية. لم يعد خافيًا أنّ نظام دمشق يقدّم نموذجًا فجًّا للتخاذل المزدوج؛ فبينما تتوالى غارات الكيان الصهيوني الغاصب على عاصمته ومطاراته، وتتمادى تل أبيب في دعم القوى الانفصالية شرق الفرات، لا يرى النظام بأسًا في التفاوض المباشر مع عدوّه برعاية أمريكية. فلا صاروخ يردّ العدوان، ولا موقف يوقف الاقتحام، بل صمت يُغري نتنياهو – وقد فشل في غزة – بالبحث عن صورة نصر على أنقاض دمشق ليظهر بمظهر القوي. إنّه نظامٌ تعوّد أن يحني رأسه للعاصفة، حتى يصل الرأس إلى موضع الركوع الذليل للعدو، حتى صار وجوده مرادفًا لغياب الإرادة، وذريعته الوحيدة أن «موازين القوى لا تسمح»، مع أنّها الذريعة ذاتها التي رسّخت الاحتلال وأطلقت يد العدو في سماء الشام وأرضها. وغاية ما يؤكده النظام تجاه الكيان الغاصب استعادة اتفاق فك الاشتباك **١٩٧٤** في الجولان وضمان الاستقرار على حدودها!

أنظمة التطبيع: تنديد باهت وانبطاح مستمر

تكشف هذه التطورات طبيعة العلاقة المختلّة بين الكيان الغاصب وحلفائه من الأنظمة العربية المُطبّعة أو المتعاونة معه أمنيًا. فمن الواضح أن الكيان الصهيوني الغاصب لم يُقم وزنًا لما قدّمته تلك الأنظمة من خدمات وضمانات طوال السنوات الماضية. بل على العكس، يرى نتنياهو وشركاؤه في خنوع هؤلاء الحكام ضوءًا أخضر للمضي أبعد في مشاريعهم العدوانية. كيف لا، وقد شهدنا خلال العدوان على غزة **٢٠٢٣-٢٠٢٥** كيف مدّت بعض الحكومات العربية يد العون للكيان بشكل مباشر أو غير مباشر: فهناك من كبَتَ صوت الشارع الغاضب، وكبّل الجيوش الجرارة عن القيام بدورها، فحال دون أي تحرّك فعلي لنصرة غزة، بل إن السلطة الفلسطينية نفسها واصلت تنسيقها الأمني مع الاحتلال في الضفة الغربية لقمع أي انتفاضة تضامنية، في وقت كان جيش العدو يرتكب مجازر يومية في أهل غزة! لقد توهمت تلك الأنظمة أن خدماتها هذه ستمنحها رصيدًا لدى حكام تل أبيب أو واشنطن، أو أنها ستحمي مصالحها الضيقة. لكن الردّ جاءهم سريعًا على لسان نتنياهو: إننا ماضون في مشروعنا الإمبريالي ولا اعتبار لأي يدٍ مُمدودة لنا. إن مشهد الخذلان يتكرر؛ فقبل سنوات قايضت الإمارات والبحرين خيانة القضية الفلسطينية بالتطبيع الكامل مع الكيان الصهيوني الغاصب على أمل كبح شهيتها الاستيطانية، وما كانت شروطها تلك إلا ذرا للرماد في العيون، إذ كانت النتيجة أن حكومة نتنياهو واصلت توسيع المستوطنات بلا هوادة ومنحت الشرعية للبؤر العشوائية، بل وكادت تقدم في ٢٠٢٣ على ضم أجزاء واسعة من الضفة لولا مناورة تأجيل مؤقتة لكسب اتفاقيات أبراهام. لم يُعر الكيان الصهيوني الغاصب أي احترام لتلك الاتفاقيات إلا بقدر ما تخدم مصالحه الآنية؛ فها هو أحد وزرائه (سموتريتش) يصرّح صراحةً أنه لا وجود لشعب فلسطيني أصلاً بينما كان يجلس أمام خريطة تضم الأردن وفلسطين معًا ضمن إسرائيل الكبرى، في استفزاز صارخ لأقرب حلفاء التطبيع.

إن أنظمة التطبيع والتعاون الأمني تجد اليوم نفسها في موقف المهان المُستغفَل. فبينما يتغنّى

نتنياهو بمهمة "تاريخية وروحية" لتحقيق أحلام أجيال الصهاينة - أحلام تتضمن التوسع على حساب سيادة دول عربية - تكتفي تلك العواصم بإصدار بيانات التنديد التي لا تسمن ولا تغني من جوع. لم نرَ سفيرًا واحدا للكيان الصهيوني الغاصب يُطرد، ولا معاهدة تُعلّق، ولا تعاونًا استخباريًا يُجمَّد، ولا جسرا لوجستيا حيويا يمد الكيان الغاصب بأسباب البقاء يتوقف، ردًا على تطاول نتنياهو. هذا الصمت المطبق عمليًا هو ما يشجّع الكيان الغاصب على المضي أبعد في ازدراء تلك الحكومات. فها هو وزير الأمن القومي للكيان الصهيوني الغاصب المتطرف إيتمار بن غفير يقتحم المسجد الأقصى مرارًا تحت حراسة شرطة الاحتلال - ست مرات منذ توليه منصبه - غير عابئ بوصاية الأردن التاريخية على المقدسات. وتصف الخارجية الأردنية هذه الاقتحامات بأنها "استفزاز متعمَّد" وانتهاك للوضع التاريخي والقانوني القائم في الأقصى، ورغم ذلك، تواصل سلطات الاحتلال فرض الأمر الواقع بقوة السلاح في أولى القبلتين دون أي اعتبار للتحذيرات الأردنية الخجولة. لقد بات واضحًا أن الكيان الصهيوني لا يقيم وزنًا لأي التزامات إذا تعارضت مع مطامعه؛ فهو مستعد حتى لأن يضرب بعرض الحائط مصالح أوثق حلفائه العرب إن أعاقت مشروعه الإحلالي والاستيطاني. ومن المؤسف أن رد فعل تلك الأنظمة لا يرتقي لحجم الإهانة، إذ لا يتجاوز الشجب الإعلامي وتوسل المجتمع الدولي، بدل مواقف حازمة تليق بمن يزعمون السيادة والكرامة الوطنية.

مواقف أمريكية وغربية... حرص على المصالح أم رفع للعتب؟

على الجانب الدولي، يكشف مشهد "إسرائيل الكبرى" حرجا في مواقف الحلفاء الغربيين التقليديين. فمن جهة، تواصل الولايات المتحدة والدول الأوروبية دعمها السياسي والعسكري للكيان الصهيوني الغاصب، بل وتوفير الغطاء الدبلوماسي له في المحافل الدولية؛ ومن جهة أخرى لا تستطيع إنكار خطورة الخطاب التوسعي الإسرائيلي على ما تبقى من استقرار إقليمي. وقد شهدنا في واشنطن تصريحات غير معتادة إثر تجاوزات وزراء حكومة نتنياهو: فوزارة الخارجية الأمريكية وصفت دعوة سموتريتش لمحو بلدة حوّارة الفلسطينية بأنها "مقززة ومستهجنة" وعدّت تصريحاته المطالِبة بطمس قرية بأكملها تحريضًا خطيرًا على العنف . كذلك انتقدت الخارجية بلسان المتحدث فيدانبت باتيل إنكار سموتريتش لوجود الشعب الفلسطيني ووصفت كلامه بأنه "غير دقيق وخطير". بل إن الإدارة الأمريكية وجّهت انتقادات نادرة لتشريعات الكنيست الأخيرة التي تسمح بعودة مستوطنين إلى أربع بؤر أخليت عام ٢٠٠٥، واصفة ذلك بأنه "خطوة استفزازية" تناقض تعهدات الكيان الصهيوني الغاصب لواشنطن وتزيد حل الدولتين ابتعادًا. هذه اللغة قد تكون حازمة نسبيًا ولكنها تعكس قلقًا أمريكيًا حقيقيًا من اندفاع حكومة نتنياهو نحو المجهول. فقد استثمرت واشنطن عقودًا في بناء هيكل أمني إقليمي قائم - نظريًا - على أفق الدولتين لضمان مصالحها، وها هو نتنياهو يقوّض هذا الهيكل بخطوات أحادية تهدد بانفجار شامل. حتى صحف النخبة الأمريكية التي طالما دعمت الكيان الصهيوني الغاصب بدأت تدق ناقوس الخطر. فعلى سبيل المثال، رأى الكاتب الشهير توماس فريدمان في نيويورك تايمز أن حكومة نتنياهو الحالية "لم تعد حليفًا

لأمريكا" لأنها "تتصرف بطرق تهدد المصالح الأمريكية الجوهرية في الشرق الأوسط". وذهب أبعد من ذلك ليخاطب الرئيس الأمريكي قائلاً إن "نتنياهو ليس صديقًا لنا". وأشار فريدمان إلى أن أجندة حكومة نتنياهو الحقيقية باتت واضحة: ضم الضفة الغربية وطرد سكان غزة وإعادة المستوطنات إليها – وهو نهج يصطدم مباشرةً مع الأسس التي قامت عليها الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة منذ عقود والتي ترتكز على حل الدولتين ولو نظريًا. وحذّر الكاتب من أن خطة نتنياهو لغزة تقوم على احتلال دائم للقطاع بهدف دفع الفلسطينيين للهجرة الجماعية، واصفا ذلك بأنه "وصفة لتمرد طويل الأمد... فيتنام على شواطئ المتوسط". بل نبه فريدمان إلى أن استمرار إسرائيل في هذا النهج سيؤدي إلى تهم بجرائم حرب جديدة ويزعزع استقرار حلفاء واشنطن كالأردن ومصر، وهي ملاحظة بالغة الدلالة. وحتى النخب الأمريكية تدرك أن أنظمة كامب ديفيد ووادي عربة في خطر من سياسات نتنياهو! وختم فريدمان بتحذير صارخ لواشنطن: إن لم يتم لجم نتنياهو، فسوف تجدون إسرائيل وقد تحوّلت إلى "دولة منبوذة" عالميًا. في السياق نفسه، نجد البرلمان الأوروبي والأمم المتحدة قد رفعا لهجة الانتقاد؛ إذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بأغلبية ساحقة أواخر ٢٠٢٣ يطالب الكيان الصهيوني الغاصب بإنهاء احتلاله خلال فترة محددة، كما أحال ملف الاحتلال إلى محكمة العدل الدولية التي خلصت في رأي استشاري إلى أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي وأن استمرار الاستيطان ربما يرقى إلى جريمة فصل عنصري أو إبادة.

وحتى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي – على جرأتها المحدودة – أصدرت مذكرات توقيف بحق نتنياهو ووزير دفاعه غالانت على خلفية جرائم الحرب في غزة.

كل هذه المواقف الدولية، رغم أهميتها القانونية والخلقية، تصطدم بصلف إسرائيلي معتاد وبفيتو أمريكي جاهز عند اللزوم. إذ يستغل نتنياهو الانحياز الغربي التقليدي وعدم وجود إرادة فعلية لفرض عقوبات، للمضي قُدمًا في مشروعه، وكأن هذه الانتقادات مجرد عاصفة في فنجان للاستهلاك الإعلامي. ولعل ضعف رد الفعل العربي الرسمي يُغري واشنطن والعواصم الأوروبية بالاكتفاء ببيانات الشجب دون الانتقال إلى ضغوط حقيقية؛ فهذه العواصم تعلم أن "المستَهدفين" المباشرين لتوسع الكيان الصهيوني الغاصب – من أنظمة عربية وغيرها – لن يتحركوا لحماية أنفسهم بما يكفي. وهكذا نجد الموقف الغربي متواطئًا ضمنيًا: ينتقد باللسان ويُسلّح باليد، يحرص على مصالحه الآنية (التحالف مع الكيان الصهيوني الغاصب، واسترضاء الشارع الداخلي الذي يتعاطف مع الفلسطينيين بقدر ما) دون أن يرتقي لمستوى التحدي التاريخي الذي تطرحه رؤية "إسرائيل الكبرى" على الاستقرار الإقليمي والدولي.

خاتمة:

لا شك أن تصريحات نتنياهو حول "إسرائيل الكبرى" قد نزعت آخر ورقة توت عن حقيقة سياسات الكيان الغاصب. فقد أكّدت بما لا يدع مجالًا للشك أن هذا الكيان لا يعرف حدودًا لأطماعه، ولا يعير أي احترام لاتفاق أو عهد إذا تعارض مع مشاريعه الاستيطانية والتهجيرية. إنها

لحظة فارقة تُظهِر طبائع هذا الكيان العدوانية بلا أقنعة ولا تجميل؛ فهو يَعدّ نفسه في "مهمة تاريخية مقدسة" لتحقيق حلم أجداده الصهاينة، ولو جاء ذلك على أنقاض الأنظمة التي طالما كانت ردءا للكيان الغاصب تمده بأسباب الحياة والبقاء والأمن، وشعوبها التي ترفض ذلك كله. وفي المقابل، أبرزت هذه الأزمة مدى المهانة والهوان الذي انزلقت إليه الأنظمة العربية المتعاونة مع العدو.

فبالرغم من كل ما قدّمته تلك الأنظمة – سرًا وعلنًا – خدمةً لأمن الاحتلال واستقرار حكوماته، لم تحصد سوى الازدراء. ضرب نتنياهو بعرض الحائط أيديهم الممدودة خلال محارق غزة، وركل وعودهم وتطميناتهم غير عابئٍ بمصيرهم أمام شعوبهم. لقد أثبتت الأحداث أن رهان المطبّعين على "حسن نوايا" المحتل هو رهان خاسر ومدمر.

فهذا المحتل لا يفهم إلا لغة القوة والمصلحة؛ يحترم من يُرغمه على احترامه، ويزدري من يتذلل له طوعًا. لقد ظن حكام العرب المهرولين للتطبيع أن ارتماءهم في أحضان الكيان الصهيوني الغاصب وأمريكا سيحفظ عروشهم ويجلب لهم الرخاء، فإذا بهم يكتشفون – متأخرين وربما دون اعتراف علني – أنهم مجرد أدوات مؤقتة سيستغني عنها الصهاينة متى استنفدت أغراضها.

إن إحياء نتنياهو لفكرة إسرائيل الكبرى في هذا التوقيت، بعد عجزه عن تركيع غزة الأبية عسكريًا، يؤكد أنه يسعى لتعويض فشله العسكري بانتصار سياسي-أيديولوجي وهمي على حساب أنظمة عربية خانعة ذليلة.

لقد عجز جيشه عن إخضاع بضعة آلاف من المقاومين في غزة، فراح يستعرض عضلاته على حكومات مستسلمة يعلم أنها لن تجرؤ على اعتراض طريقه. هذه هي الحقيقة المُرّة التي ينبغي لشعوب الأمة إدراكها: الكيان الغاصب عدو وجودي لا يكترث بأي تحالفات إذا تعارضت مع أطماعه، والتعويل على الأنظمة المتواطئة لحماية قضايانا هو ضرب من الوهم. فلا مصر ولا الأردن ولا سوريا ولا السلطة الفلسطينية استطاعت أن تحرّك ساكنًا أمام التغوّل الصهيوني – بل سلّمت غزة لمصيرها المحتوم ووقفت عاجزة أمام ابتلاع الضفة وتهويد القدس – فكيف ننتظر منها صدّ مشروع إسرائيل الكبرى وهو يجتاح المنطقة؟ إن المعادلة التاريخية تثبت يومًا بعد يوم أن حقوق الأمة لن يحميها إلا أن تنهض الأمة فتقيم دولة خلافة راشدة على منهاج النبوة تنسي الكيان الغاصب وساوس الشيطان.

أما الأنظمة الراضخة للعدو فقد اختارت موقعها في مكبات نفاية التاريخ، ولن تكسب سوى الذل المهين على يد من ظنّت يومًا أنه حليفٌ وضامنٌ لبقائها. لقد أهانها نتنياهو أيَّما إهانة، فهل تعتبر قبل فوات الأوان؟ أم تستمر في انبطاحها التام حتى تأتي اللحظة التي يلفظها فيها العدو ذاته بعد أن يكون قد استنفد آخر أوراقها؟ لا نشك ولا للحظة في أنها ستستمر في الانبطاح الذي لم تعرف غيره، إلا أن تنهض الشعوب وتقتلعها وتختط لنفسها طريق عزتها ومجدها ورضا ربها. لكن المؤكد الآن أن "إسرائيل الكبرى" لن تكون إلا على أنقاض ما تبقى من كرامة هؤلاء المطبّعين. وإن غدًا لناظره قريب.■

النظام الاقتصادي الإسلامي وخطر اندماجه بالاقتصاد الرأسمالي

مصطفى عتيق

جاء الإسلام بنظام اقتصادي راقٍ وكامل وشامل لكيفية إدارة الثروة وكيفية تملكها وكيفية التصرف بها. وفصّل في مسألة كيفية التملك. وبيّن أنواع المِلكيات، بين مِلكية فردية ومِلكية الدولة ومِلكية عامة، وحافظ على ملكية كل جهة من التعدي من أي طرف آخر عليها، وبيّن الأحكام المتعلقة بالتطاول على مِلكيات الغير.

وباستقراء النصوص الشرعية نجد حدود ملكيات الأفراد والدولة وما هو من الملك العام (الملكية العامة).

ولتوضيح الملكية في الإسلام وأنواعها:

أولاً: الملكية العامة: وهي «إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين»، وتتوزع على الشكل التالي:

١- المرافق، مرافق الجماعة. قال عليه الصلاة والسلام: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ»، كينابيع المياه والمراعي ومصادر الطاقة، وهي ما تتفرق الجماعة في طلبه.

٢- الثروة الباطنية (المعادن): عن أبيض بن حمال قال: وفدت على رسول الله ﷺ، فاستقطعته الملح فقطعه لي، فلما وَلّيت، قال رجل: يا رسول الله أتدري ما أقطعته؟ إنما أقطعته الماء العِدّ، فرجع فيه.

فكل ما في باطن الأرض من ثروات توصف بالعِد الذي لا ينقطع تعدّ من الملكية العامة، كالنفط والغاز والفوسفات والذهب والحديد وباقي الثروات الباطنية. وهذه المعادن تتولى الدولة نيابة عن الأمة ولصالح الأمة استخراجها وجعل نفعها للأمة.

٣- الأملاك العامة بطبيعتها: طبيعتها تمنع امتلاكها من قبل الأفراد، كالطرق والساحات العامة والأنهار والشواطئ والخلجان. قال عليه الصلاة والسلام: «لَا حِمَى إِلَّا للهِ وَرَسُولِهِ».

لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بالملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لفرد دون باقي أفراد الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها بشكل يمنع الباقين من ذلك.

ثانياً: ملكية الدولة: كل مال مصرفه موقوف على رأي الخليفة واجتهاده كالفيء والخراج والجزية والضرائب وخمس الركاز والعشور المفروضة على غير رعايا الدولة ومال المرتدين ومال من لا وارث له وريع شركات تملكها الدولة.

يحق للدولة ما يحق للأفراد كامتلاك

المعامل والمصانع والأراضي وأن تقوم بإنشاء المؤسسات والشركات من أجل تحصيل ربح وريع تدعم به خزانة الدولة.

ثالثاً: الملكية الفردية: وهي إذن الشارع للأفراد بالانتفاع بالعين استهلاكاً ومنفعة ومبادلة. استخلف الله الإنسان في الأرض وسخر له ثرواتها ومن حق الإنسان التملك، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾.

وقد حدد الإسلام كيفية تملك الأفراد للثروة، من خلال العمل في التجارة والزراعة والصناعة والمساقاة والمضاربة والصيد وإحياء الموات والإيجار والركاز، ويتملك بالإرث والهدية والأعطية والصدقات والوصية والمهر والدية وما تعطيه الدولة له من أموال.

ومما سبق يتبين لنا أن الإسلام عندما وزع الملكيات حفظ أموال الناس ولم يحرم أحداً منها، فعندما يحدد الإسلام ما يجوز لك تملكه منعك من أن تعتدي على أموال الغير وحفظ المال العام لصالح الأمة دون أن تتفرد به فئة معينة من الناس كما يحصل في الدول الرأسمالية.

الخصخصة والاستثمار الخارجي:

نأتي على مسألة خطيرة جداً، وهي أن الاستثمار الخارجي يشمل في استثماره الملكيات العامة والمرافق العامة وكل ما تحتاجه الجماعة وتتفرق في طلبه، فالاستثمار قد يحوز من الملكيات العامة البترول والغاز والفوسفات والغاز وكل ما يتعلق بالثروة الباطنية، وهذا الاستثمار يكون من شركات رأسمالية جشعة همها النهب والسلب، ومشهورة بالفساد والجشع ورشوة الحكومات والمسؤولين ليكونوا شركاء في نهب البلاد، وأسوأ ما في الاستثمار نظام الاستثمار (boo) الذي يعني (بناء وتشغيل وتملك) بدون التعهد بالتحويل للحكومة، وهذا يؤدي إلى انتهاك السيادة في البلاد ومنع الدولة من السيطرة على أصولها الحيوية، فضلاً عن أثره على الناس من الناحية الاقتصادية، وهذا يُكسب المستثمرين تملك المشاريع بشكل دائم، ما يعني ضمان أرباح طويلة الأمد. وهذه السياسة الاقتصادية تؤدي إلى ارتهان الدولة للقطاع الخاص، خاصة إذا كانت شركات أجنبية، ويهدد سيادة الدولة على مواردها الحيوية. وفتح المجال للخصخصة والاستثمار الأجنبي يجعل البلاد مرتعاً لدخول الأجانب والسيطرة عليها ويؤدي إلى فقر البلاد.

والمصيبة الكبرى والأدهى عندما تقوم الدولة بخصخصة المرافق العامة كالمطارات والموانئ والطرق والكهرباء والمياه، والمصيبة العظمى خصخصة الثروات الباطنية كالبترول والغاز والفوسفات والمعادن الأخرى بذريعة عدم القدرة على استثمارها وتطويرها، وهذا يؤدي إلى فقدان السيطرة على الأصول

والمرافق التي تخضع للخصخصة، ما يؤدي إلى زيادة نسبة احتكار المشاريع وارتفاع معدلات التضخم وازدياد الفروق بين الأغنياء والفقراء وازدياد البطالة.

ومن الآثار السلبية للخصخصة على المستوى السياسي انتهاك سيادة الدولة على أيدي رؤوس أجنبية أو جهات خارجية كصندوق النقد والبنك الدوليين. ولنا شواهد على فشل الخصخصة وآثارها الكارثية بعد تجربة أمريكا اللاتينية في التسعينات، إحدى أهم التجارب الفاشلة اقتصادياً. ومن الأحداث الشهيرة في التسعينات عندما قامت بوليفيا بخصخصة قطاع المياه. وحتى دول الاتحاد الأوروبي تعاني من الخصخصة.

إن خصخصة المرافق العامة والملكيات العامة يؤدي إلى سيطرة رجال المال والأعمال على الحكم، حينها ستكون السلطة بيد مجموعة من الجشعين والمنتفعين.

الخلاصة:

إن ما يحاك في أروقة الدول الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا ضد بلاد المسلمين على المستوى السياسي والاقتصادي هو لما تحويه من ثروات وخيرات وفرص استثمارية ضخمة لجعلها منجماً للثروات وسوقاً استهلاكية للدول الغربية الرأسمالية التي تريد السيطرة على مقدرات البلاد من خلال دمج هذه البلاد بالاقتصاد الرأسمالي الربوي العفن الجشع، لتنفيذ مشاريع الغرب، تحت ذريعة الاستثمار والخصخصة وتطوير البلاد، ويجري إدخال الشركات الغربية للسيطرة على وسائل الإنتاج والثروات والمرافق العامة، معتمدة في ذلك على رجال الأعمال الأجانب والطبقة السياسية الحاكمة في بلاد المسلمين، لفتح البلاد لهؤلاء المستثمرين تحت ضغوط من صندوق النقد الدولي الذي يقدم الخطط والتوصيات التي تؤدي إلى تدمير وتخريب الاقتصاد وعجزه عن كفاية الناس، ليدخل البنك الدولي بقروضه المشروطة ورباها، لتصير البلاد ألعوبة بيد البنك الدولي، ليملي عليها خططه الخبيثة المتعلقة بالخصخصة والاستثمار، ما يؤدي إلى توريطها بدخول الشركات الرأسمالية للسيطرة على البلاد اقتصادياً وسياسياً.

وهذا ما يحصل في أغلب بلاد المسلمين، وهذا ما نشاهده من نهب للخيرات والثروات، والسبب الأساسي في ذلك هو غياب الإسلام عن الحكم وتقصير المسلمين في العمل لتحكيم شرع الله.

إن تشخيص المرض هو مقدمة لوصف العلاج على أساس الإسلام ومعالجاته حتى لا تُرهن أموالنا وممتلكاتنا وثرواتنا للكافر المستعمر وما يسببه ذلك من انتهاك سيادة البلاد والتحكم في ثرواتها وقراراتها وتوجهاتها.■

لوازم الفهم السياسي ورسم السياسات [٥]
نشأة القانون الدولي

لقمان حرزالله- فلسطين

إن وجود الكيانات والدول في العالم واحتكاكها بعضها ببعض دفعها مع مرور الزمن إلى التوافق على أعراف يُعيَّر من يخالفها. وبحكم سطوة الرأي العام على الحكام والكيانات، كانت الكيانات والدول تلتزم هذه الأعراف طوعاً. لقد كان العرف الدولي النواة الأساسية التي تشكل منها القانون الدولي فيما بعد.

والعرف الدولي قد يكون عاماً، وقد يكون غير عام. فأما العرف الدولي العام فهو العرف الذي تلتزمه كل دول العالم، والذي له قبول في الرأي العام، ويكون اعتباره عرفاً اعتباراً مطرداً وليس عابراً. وأما العرف الدولي غير العام فهو عرف تختص به منطقة دون غيرها من العالم، ولذلك استخدمت مصطلحات العرف الدولي القارّي والعرف الدولي الإقليمي، وذلك تبعاً لاتساع نطاق الدول التي تعمل بالعرف المعيّن. ومن الأمثلة على ذلك العرف الدولي الإقليمي الذي حصل عقب حروب سمك القد بين بريطانيا وآيسلندا، والذي تعلق بحقوق الصيد في المياه الدولية، حيث حصلت آيسلندا على تنازل بريطانيا عن الصيد لمسافة ٢٠٠ ميل بحري من مياه آيسلندا. فقد أصبح هذا الحل عرفاً، ثم أصبح قانوناً دولياً ترسم بناء عليه ما تسمى بالمناطق الاقتصادية الخالصة في البحار. ومن أمثلة الأعراف الإقليمية ما كان متعارفاً عليه عند العرب قبل بعثة النبي ﷺ من أن الأشهر الحرم لا يقاتَل فيها. ومن الأعراف الدولية العامة حصانة الرسل والسفراء.

لقد اندفعت الدول الأوروبية في أواسط القرن السابع عشر لتنظيم العلاقات فيما بينها، فأسست في معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ م لقانون ينظم علاقاتها، وكانت هذه المعاهدة تأسيساً عملياً لما سيحصل بعد من تشريع قانون دولي يعم دول العالم، وليس فقط أوروبا. كما كان من أبرز المؤتمرات التي نظمت العلاقات بشكل دولي مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ م الذي عمل على تسوية العديد من القضايا التي نشأت من حروب الثورة الفرنسية، وانتهى بترسيم حدودي في القارة الأوروبية. وكذلك مؤتمر باريس عام ١٩١٩ الذي نتج عنه اقتسام تركة الدولة العثمانية وإنشاء عصبة الأمم.

والقانون الدولي العام هو عبارة عن القانون الذي ينظم العلاقات بين الدول في حالة السلم وحالة الحرب، ويجعل للمنظمات الدولية سلطاناً على الدول في ذلك. تباشر هذا السلطانَ الهيئاتُ الدولية التنفيذية، كمجلس الأمن، وهذا يكون تحت سلطان الدولة الأولى في العالم، أو تتنازعه الأقطاب في العالم التي تؤثر في رسم الموقف الدولي.

ومن الأمثلة على القانون الدولي العام القوانين التي نتجت عن اتفاقيات دولية مثل معاهدة جنيف. كما أنه يلحق بالقانون الدولي العام القوانين التي تصدر على مستوى مجموعة من الدول ويكون التزامها على مستوى الدولة لا على مستوى الأفراد، مثل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

إن من الواضح أن الذي يضع القانون الدولي هي الدول الكبرى التي تُحصِّل النصر في النزاعات، أو الدول الكبرى حين تستوي قواها فتعلم أن النزاع ليس فيه نصر فتذهب باتجاه تنظيم علاقاتها من خلال اتفاق يجمع عليه الموقعون عليه، ومن ثم يصبح قانوناً دولياً، وذلك من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو المبادئ القانونية العامة أو ما يكون مستمداً من العرف الدولي. إن اتفاق الدول الأوروبية على أثر معاهدة وستفاليا مكن هذه الدول من الوقوف على أقدامها لتحارب الدولة العثمانية التي دكت أسوار كبريات الدول الأوروبية، وهددت الدول الأُخَر؛ ولذلك فإنه من الواضح أن القانون الدولي إنما أنشئ ليوقف مد الإسلام تجاه أوروبا.

لقد اشتغلت القوى الغربية على إنشاء منظمات وهيئات تقوم على صياغة القوانين الدولية والقرارات الأممية ومحاكمة الأشخاص والدول على أساسها، وذلك من باب فرض السيادة على العالم قانونياً، وجعل هذه الهيئات والمنظمات حاكمة فوق الجميع، وفي ذلك السياق أنشئت عصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية. وارتبطت هذه الهيئات بالدولة الأولى في العالم من حيث التوجه، وبمجلس الأمن من حيث الناحية التنفيذية في حالة هيئة الأمم المتحدة. وعليه فإن هذه المنظمات والهيئات هي أداة بيد الدولة الأولى في العالم لتمرير سياساتها على العالم. لكن بحكم أن الدول الأخرى تشترك معها في هذه المنظمات، فإن هذا يجعل الدولة الأولى عرضة لمشاكسات من غيرها من الدول.

إن عدم التزام القانون الدولي يحرج الدول، حتى الدولة الأولى في العالم، مع أنها يمكن أن تفاضل في لحظة من اللحظات بين تحقيق مصلحة حيوية يلزم لتحقيقها مخالفة القانون الدولي وبين احتمال الحرج الذي يصيبها، لكنها تسعى بالحيل لتحسن صورتها ولتنفي تهمة مخالفة القانون الدولي عن نفسها. فمثلا كان بوتين رئيس روسيا في حربه على أكرانيا عام ٢٠٢٢ يسعى جاهداً لأن يظهر بأنه لا يخالف القانون الدولي، فهو لم يدخل بَرِّيّاً في أكرانيا حتى استدعته الجمهوريات الانفصالية للدفاع عنها، وكذلك أمريكا فإنها لم تدخل العراق في حرب عام ٢٠٠٣ إلا بعد أن حشدت رأيا عاما مفاده أن العراق فيه أسلحة دمار شامل، ولو كانت هذه الكذبة قد أحرجتها لاحقا، لكنها كانت قد حققت هدفها، وقد سعت بعدها للتخفيف من أثر الرأي العام الذي تكون عقب اكتشاف كذبتها بشأن أسلحة الدمار الشامل. فالدول

بلا شك تهتم بالرأي العام العالمي، بل إن الرأي العام العالمي قد ينعكس إلى رأي عام داخلي في الدولة يحرج حكومتها، فأمريكا تسعى إلى ضبط الرأي العام الداخلي، فهو بطريقة أو بأخرى يؤثر على الانتخابات، وقرارات مجلسي النواب والشيوخ.

إن لزوم بحث مسألة الأعراف الدولية والقانون الدولي مهم في الفهم السياسي، ومهم كذلك في رسم السياسات. كما يلزم فهم وضع التزام القانون الدولي عند الدول الكبرى في العالم، فلا يصح أن يستقر في الذهن أن هذه الدول لا يمكن أن تتجاوز القانون الدولي، ولا يصح كذلك أن يستقر في الذهن أن هذه الدول لا تبالي بالقانون الدولي على الإطلاق، بل إن فهم العرف أو القانون الدولي يساعد في رسم السياسة الموصلة إلى الهدف المرجو؛ فالرسول ﷺ حين خرج لعمرة الحديبية أعلن عن ذلك، وأخبر العرب أنه ذاهب إلى العمرة، وأنه لا يحمل من السلاح إلا سلاح الراكب، وهو ليس بسلاح حرب، فهيّأ الأجواء لتضع قريشاً في حرج شديد إذا منعته من دخول مكة، فوق حرجها إذا فتحت له أبوابها، وكان يرنو بنظره إلى الصلح، فدفعهم إليه دفعاً، وذلك باستخدام عرف إقليمي مفاده أن قريشاً تخدم الحرم ولا يصح لها أن تمنع من قصده للعبادة.

الموقف الدولي

الموقف الدولي هو الحالة التي تكون عليها الدولة في العالم وعلاقتها بالدول الفاعلة، أو هو عبارة عن هيكل العلاقات القائمة بين الدول المؤثرة في العالم. وهذا يعني أن لا ننظر إلى الموقف الدولي مثل النظر إلى سياسة كل دولة بعينها، لأن سياسة كل دولة تنبع من وجهة نظرها في الحياة، وفهم تلك السياسة يتعلق بفهم الفكرة والطريقة التي تقيم عليها الدولة سياستها، بخلاف الموقف الدولي، فإنه يتكون من العلاقات بين الدول المؤثرة في العالم، وليس بالضرورة أن تحمل هذه الدول نفس وجهة النظر في الحياة، بل إن الحالة العامة أن تكون هذه الدول مختلفة في وجهة نظرها في الحياة، لكنها تشكل علاقات بينها سلماً وحرباً.

والموقف الدولي يتشكل من خلال تفاوت الدول المؤثرة في العالم، من حيث موقعها في السياسة الدولية. وهذا الموقع الدولي يتشكل من خلال عناصر، منها قوة الدولة العسكرية، وقوتها الاقتصادية، وقوتها الدبلوماسية، وقوتها الصناعية والتكنولوجية، وقوتها الديمغرافية. فيظهر بناء على ذلك تفاوت بين الدول، وبالتالي تفاوت في تأثير الدول في العلاقات الدولية، وبالتالي في الموقف الدولي. ولهذا ظهرت مصطلحات: الدولة الأولى في العالم، والدولة المستقلة، والدولة الدائرة في الفلك، والدولة التابعة. فيلزم فهم مركز الدولة الأولى في العالم ومراكز الدول الأخر بالنسبة لها.

وإن الدولة الأولى في العالم هي الدولة التي تأخذ الصدارة في رسم الموقف الدولي، وذلك من خلال العلاقات التي تربط الدول

الأخر بالدولة الأولى. فالدول تسعى إلى تحقيق مصالحها من خلال العمل على تحقيق مصالح الدولة الأولى، وبالتالي تشاركها في المصلحة، أو من خلال منافسة الدولة الأولى أو منازعتها، ما يجعل الدولة المنازعة للدولة الأولى في العام تؤثر في الموقف الدولي حسب حجم منازعتها لها، وحسب نجاحها في تلك المنازعة.

والدولة الأولى في العالم تشكل جواً سياسياً في العالم، يدفع الدول باتجاه فكرتها وطريقتها السياسية. وأي دولة تسعى لأن تأخذ مركز الدولة الأولى في العالم لا بد لها من أن تشتغل على تحويل الجو السياسي باتجاهها. وإن طريقها باتجاه أخذ مركز الدولة الأولى في العالم لا بد أن تمر من خلال مزاحمة الدولة الأولى في العالم، وتحويل الجو السياسي باتجاه الدولة والعمل على انفضاضها من حول الدولة الأولى الحالية، وتبيان ظلمها والأذى الذي يحيق بالعالم من خلال استمرارها في مركز الدولة الأولى، وغير ذلك من الأمور اللازمة لانفضاض الدول عنها والتي تساعد في تشكيل رأي عام ضد سياساتها. ويلزم سلوك أساليب عملية تبين أن الدولة التي تريد أن تصبح الدولة الأولى هي أجدر بحمل مسؤولية العالم، وهكذا.

والموقف الدولي متغير وليس ثابتاً دائماً، ولذلك لا بد لمن يريد تحصيل فهم سياسي صحيح ورسم سياسة تنفع دولته وأمته أن يديم النظر في العلاقات الدولية لفهم الموقف الدولي والحالة التي استقر عليها، أو إن كان يمر بمرحلة تَزعزُع وتَغيّر، فقد انتقل مركز الدولة الأولى من الروم إلى المسلمين، وانتقل من فرنسا إلى إنجلترا، وانتقل من إنجلترا إلى ألمانيا، وتنافَس الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ثم توافقا، ثم تفردت الولايات المتحدة الأمريكية في رسم الموقف الدولي، وهكذا.

هذه الدولة الأولى في العالم، أما الدول الأخر فإما أن تكون تابعة أو مستقلة أو دائرة في الفلك. فالدولة التابعة هي الدولة التي تكون مقيدة بدولة أخرى في سياستها. فمصر منذ عبد الناصر كانت تابعة لأمريكا، واشتغلت بمشاريع أمريكا في المنطقة ونفذت سياسات أمريكا، وإن كانت هذه السياسات قد أضرت بمصر واقتصادها في بعض الأحيان. وإن «السعودية» تنقلت بين ولائها للإنجليز وولائها للأمريكان، حتى وصل سلمان وابنه إلى الحكم، فاشتغلوا بتنفيذ سياسات أمريكا، ولو لم يكن لهم فيها مصلحة، فقد شنت «السعودية» عاصفة الحزم على اليمن عام ٢٠١٥، واستهلكت تلك الحرب أموالاً طائلة من «السعودية» دون أن تجني منها «السعودية» طائلاً سياسياً، سوى ما تستفيده أمريكا من إيصال الحوثي إلى طاولة المفاوضات التي تثبت موقعهم باعتبارهم جهة سياسة وازنة تشارك في حكم اليمن أو تستفرد به لاحقاً بعد منازعة عملاء الإنجليز فيه.

وأما الدولة الدائرة في الفلك فهي الدولة التي تكون مرتبطة في سياستها الخارجية مع دولة أخرى ارتباط مصلحة لا ارتباط تبعية،

ومثال ذلك اليابان، حيث إنها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد خروجها مهزومة فيها، ووضع شروط على الطبيعة العسكرية فيها، أخذت تتطلع إلى تحقيق وضع صناعي واقتصادي لها، فحصّلت مركزاً مرموقاً على مستوى العالم في هذا الباب، ولكنها في سياستها الخارجية كانت تعمل على تحقيق مصلحتها من خلال تحقيق مصلحة أمريكا، فانضمت إلى الحوار الرباعي (كواد) مع الولايات المتحدة وأستراليا والهند في عام ٢٠٠٧، وذلك في إطار احتواء الصين. وكذلك تركيا، فإنها بعد الانقلاب على الإنجليز فيها، سعت لتحقيق مصلحتها من خلال تحقيق مصلحة أمريكا، فقد أرسلت قوات تابعة لها إلى ليبيا عام ٢٠٢٠ في سبيل تثبيت أقدام الوسط الأمريكي في ليبيا، وعملت على إجهاض الثورة السورية منعا لانهيار النظام السوري المدعوم من أمريكا؛ حيث احتوت مجموعة من الضباط المنشقين عن الجيش السوري والفصائل المشكلة وقتها، حتى تمكنت من إدخال يدها في الثورة السورية ومنع الجبهات الحاسمة من أن تفتح، وتحويل الجبهة للاقتتال بين الفصائل، وذلك منذ بدايات الثورة السورية عام ٢٠١١ حتى الآن. ثم لما أرادت أن تخضع النظام السوري لنوعية من العلاقة التطبيعية مع تركيا ورفض النظام ذلك، حركت قوات تلك الفصائل عام ٢٠٢٤ حتى أطيح بالنظام السوري، وامتدت يد تركيا لتضبط المشهد في سوريا لصالح أمريكا، لكنها في الوقت عينه كانت تشتغل لتحقيق مصلحتها ورسم سياساتها الداخلية بناء على توجهاتها، فكانت ارتباطها بأمريكا في السياسة الخارجية ارتباط مصلحة لا ارتباط تبعية. أما الدولة المستقلة فهي الدولة التي تسلك في سياستها الداخلية والخارجية كما تشاء هي وحسب مصلحتها، مثل الصين، فإنها تتصرف في تحقيق مصلحتها بناء على نظرتها لما يجب أن تكون عليه وكيف يجب أن تصل إلى ذلك، فهي تريد أن تكون قوة اقتصادية قوية، وقوة تجارية لا مُجاري لها، فذهبت تستقصي في جنبات أفريقيا بحثاً عن الموارد، ثم شقت طريقها إلى أمريكا اللاتينية حتى أنشأت ميناء في البيرو امتلكت ٦٠٪ منه وأخذت امتياز تشغيله لثلاثين عاما.

وثابرت في سبيل هدفها مع وجود العراقيل من قبل أمريكا لها، وهي تنظر إلى تايوان باعتبارها جزءاً منها، وتتخذ معها سياسة تراها مناسبة لها، مع أن أمريكا قد جعلت تايوان شوكة في خاصرتها. وكذلك روسيا في سياستها الداخلية والخارجية.

ولا يتوهم المتابع أن بين روسيا وأمريكا علاقة من التبعية من باب اشتغال روسيا بتحقيق مصالح أمريكا في بعض الملفات، لا يتوهم ذلك لأن الدولة المستقلة يمكن أن تحقق مصالحها من خلال تأمين مصالح الدولة الأولى في العالم، وهذا لا يجعلها دولة تابعة ولا دائرة في الفلك، لأن الدولة المستقلة ترسم هذه السياسة رسماً مستقلاً عن قرار الدولة الأولى،

بينما ترتبط مصلحة الدولة الدائرة في الفلك في مصلحتها الخارجية مع الدولة الأولى في العالم ارتباطاً.

إن من المهم جداً سبر أغوار العلاقات الدولية، وفهم مركز الدولة الأولى وغيرها من الدول، حيث إن هذا الفهم يجعل السياسي والمتتبع يدرك ارتباط الأحداث بالمتصدر للموقف الدولي في العالم. وبفهم ذلك يُدرَك أثر المتصدر سياسياً على الحدث من حيث إيجاده أو إخماده أو تحويل اتجاهه أو احتواؤه. فأمريكا دفعت أكرانيا باتجاه الناتو لتشعل حرباً بين أكرانيا وروسيا عام ٢٠٢٢، وبالتالي تؤثر على الحلف الذي كان ينشأ بين روسيا والصين، واشتغلت هي بدعم أكرانيا والتضييق على روسيا، فمنعت روسيا من الاستفادة من نظام «سويفت» المالي، وشرعت مجموعة من العقوبات عليها، ودفعت أوروبا للمشاركة في العقوبات ضد روسيا، حتى أن أوروبا نفسها تضررت بضرر شديد بسبب هذه الحرب، ولكن أمريكا حشدت أوروبا تحت جناحها وقوت حلف شمال الأطلسي الناتو، فهذا حدث سياسي أحدثته الدولة الأولى في العالم، لتحتوي حدثاً آخر اشتغلت عليه روسيا والصين وهو عمل حلف بينهما. وفي المقابل فإن الثورات في البلاد العربية حين حصلت انطلقت عفوياً من الجماهير، ووصلت إلى حد أن أطاحت بأنظمة في حاكماً في مصر، وثبتت نظاماً في سوريا، واستغلت الحدث لإدخال جماعتها إلى النظام في اليمن، ودفعت من يقمع الناس لقمعهم ومن يحتال على الناس باسم جبهات سياسية ثورية إلى هذا العمل، بل إنها دفعت دولاً أخر للمساعدة عسكرياً، فدفعت روسيا وإيران باتجاه سوريا لتقف مع النظام، ودفعت تركيا و»السعودية» للوقوف بجانب الثوار، وهكذا كانت هي المؤثر الأبرز في الحدث. ولهذا كان لزاماً على المتتبع وراسم السياسات أن يفهم الموقف الدولي فهماً دقيقاً، وإلا شطح ونطح، فيَعدّ الدولة التابعة دولة مستقلة، والدائرة في الفلك منازِعة للدولة الأولى! وإن من عجائب هذا الزمان أن يَعُدّ قومٌ محمدَ بن سلمان وليَ العهد في «السعودية» مستقلاً، وذلك لأنه كان قويا في التعامل مع جيك سوليفان مستشار الأمن القومي الأمريكي ورفض طلبه بخصوص تغيير سياسته في إنتاج النفط في أول مدة إدارة الرئيس الأمريكي بايدن عام ٢٠٢١.

ومن عجائبه كذلك أن يَعدّ قومٌ إيرانَ منازعة لأمريكا حيث إنها نشرت فصائل تابعة لها في العراق وسوريا واليمن تهدد مصالح الأمريكان بل وتقصف قواعدهم بالصواريخ. ولو أنعم الناظرُ النظرَ لوجد أن الذي قوّى ابنَ سلمان في وجه بايدن هو منافس بايدن في أمريكا دونالد ترامب، ولَوَجد أن أمريكا نفسها سيطرت من خلال أحزاب إيران وعملائها على المشهد السياسي في العراق وضبطت بهم الوضع في سوريا وتكاد تسيطر بهم على الحكم في اليمن.[يتبع]

من العجزِ المانعِ إلى القدرةِ الـمُسقِطَةِ للعذرِ:
الاستطاعةُ وأثرُها في وجوبِ إعلانِ قيامِ الدّولةِ الإسلاميّةِ وتطبيقِ الشريعةِ. الحلقة الثانية

ثائر سلامة

هندسةُ المناعةِ: من العقيدةِ إلى الدولةِ:
سردٌ عمليٌّ لتكاملِ ركائزِ الدولةِ الإسلاميةِ في تثبيتِ الأركانِ وردِّ كيدِ الأعداءِ.

ركائزُ قوةِ الدولةِ بين نظرةِ الإسلامِ ونظرياتِ الفكرِ السياسيِّ الإستراتيجي:

يقدِّمُ كبارُ المنظِّرينَ في الفكرِ السياسيِّ الإستراتيجي في العلاقاتِ الدوليةِ (مثلَ هانز مورغنثاو، وكينيث والتز، وريمون آرون، وجوزيف ناي) سبعَ ركائزَ ماديةٍ/مؤسسيةٍ تعتمدُ عليها قوةُ الدولةِ، وهي: (١) الركيزةُ الجغرافيةُ - الموقعُ والمجالُ الحيويُّ، (٢) والركيزةُ السكانيةُ - القوةُ البشريةُ، (٣) والركيزةُ الاقتصاديةُ - القدرةُ الإنتاجيةُ والمواردُ، (٤) والركيزةُ العسكريةُ - القوةُ الصلبةُ، (٥) والركيزةُ السياسيةُ - الشرعيةُ والقدرةُ على اتخاذِ القرارِ. (٦) والركيزةُ الثقافيةُ والفكريةُ - القوةُ الناعمةُ، (٧) والركيزةُ الدبلوماسيةُ والتحالفاتُ - شبكةُ العلاقاتِ الخارجيةِ؛ مع التأكيدِ على أن القوةَ الشاملةَ للدولةِ لا تُقاسُ بالجيشِ أو الاقتصادِ وحدَهما، بل بمجموعِ هذه الركائزِ وبمدى التكاملِ بينها.

أمّا في التصورِ الإسلاميِّ، فتقومُ الدولةُ على قواعد مؤسِّسةٍ فوقيةٍ تُعطي الإلزامَ والاتجاهَ، وهي «شرطُ وجودٍ وقيامٍ» للحكمِ الإسلاميِّ، وليست أدواتٍ ظرفيةً أو «خياراتٍ إداريةً»، ولا يُتصورُ الحكمُ الإسلاميُّ بدونِها، ثم ركائزَ تشغيلية تُجسدُ تلك القواعدَ في أنظمةِ الحكمِ والدولةِ وفي السياساتِ. وبذلك تصبحُ الدولةُ الإسلاميةُ «منظومةَ إلزامٍ وقوةٍ» معًا: الشرعُ يحددُ الوجهةَ والحدودَ، والركائزُ توفرُ أدواتِ الوصولِ والتمكينِ. وبالتالي فإن تحصينَ الدولةِ الإسلاميةِ بتلك القواعدِ والركائزِ يعطيها قوةً هائلةً وحصانةً بنيويةً تجعلها عصيةً على الانفراطِ، وتغلقُ منافذَ الاختراقِ، وتكونُ ضمانةً للاستقرارِ والاستمرارِ:

أوّلًا: القواعدُ المؤسِّسةُ الفوقيةُ (شروطُ الوجودِ والشرعيةِ)

أوّلًا (قاعدةٌ مُؤسِّسَةٌ فَوقيَّةٌ): أن «السيادةَ للشرعِ والسلطانَ للأمةِ». السيادةُ (وهي مصدرُ الإلزامِ ووضعُ المعيارِ) للوحيِ، أمّا السلطانُ (التنفيذُ والإجراءُ) فللأمةِ تُنيبُ عنها خليفةً يباشرُ سلطانَها بعقدِ البيعةِ. هذه القاعدةُ الفوقيةُ الضابطةُ تضبطُ سائرَ الركائزِ، تحددُ وجهتَها وتحكمُ مدارَها، وتمنعُ تحكيمَ أهواءِ البشرِ مكانَ الوحيِ. فهي تحددُ مصدرَ الإلزامِ ومالكَ الإرادةِ؛ فالشرعُ هو الحاكمُ على الإراداتِ والخياراتِ، والتقيدُ بالشرعِ واجبٌ على الحاكمِ

والمحكومِ، وأمّا التنفيذُ (السلطانُ) فللأمةِ عبرَ خليفةٍ تُقيمُه بعقدٍ صحيحٍ. وهي من «قواعدِ الحكمِ في الإسلامِ التي لا يوجدُ الحكمُ إلا بها». ويبنى على ذلك أن خروجَ الحاكمِ عن شرطِ التفويضِ بتطبيقِ الشرعِ يفقدُه شرعيته، فإذا ما حاولَ إدخالَ أنظمةِ كفرٍ بواحٍ جُرِّدَ السيفُ في وجهِه حفاظًا على إفرادِ التشريعِ الإسلاميِّ بالحكمِ في الدولةِ.

ثانيا: وحدةُ الأمّةِ والخلافةِ، وحدةُ الإمامةِ أصلٌ قاطعٌ، والطاعةُ مشروطةٌ بالشرعِ «لا طاعةَ في المعصيةِ»، فإن ظهرَ الكفرُ البواحُ زالت الشرعيةُ. ووجوبُ نصبِ خليفةٍ واحدٍ وحقُّ التبني له، إذ تُحرِّمُ الشريعةُ تعددَ الأئمةِ في دارِ الإسلامِ؛ فحديث النبي ﷺ «**إذا بويعَ لخليفتين فاقتلوا الآخرَ منهما**» نصٌّ مانعٌ لتعددِها. فالوحدةُ السياديةُ تحسمُ التنازعَ وتمنعُ التشرذمَ ما دام الحكمُ بالشرعِ، وتثبتُ مركزَ القرارِ. وحقُّ تبني الأحكامِ يعني اختيارَ أحدِ الأقوالِ الاجتهاديةِ الصحيحةِ المستندةِ إلى أدلتِها من الكتابِ والسنةِ وما أرشدا إليه من أصولِ الاستنباطِ، والخليفةُ مقيدٌ في التبني بالأحكامِ الشرعيةِ وبالطريقةِ الأصوليةِ التي التزمَها في الاستنباطِ، لتحكمَ المحاكمُ بالرأيِ المتبنى فلا تتعددَ الآراءُ المتعلقةُ بها بتعددِ المحاكمِ، ضمانًا لوحدةِ السلطانِ والتشريعِ. كما ثبتَ الإجماعُ على وجوبِ الخلافةِ وحرمةِ خلوِّ الأرضِ منها ووجوبِ وحدةِ الأمةِ.

ثالثا: الشرعيةُ العَقَديةُ وطريقُ تولي الحكمِ – البيعةُ: البيعةُ هي الطريقةُ الشرعيةُ لتنصيبِ الخليفةِ؛ بيعةُ انعقادٍ تُقيمُ الإمامَ، ثم بيعةُ طاعةٍ تُلزمه الحكمِ بما أنزلَ الله. فتعطي الأمةُ سلطانَها لمن يلتزمُ حكمَ الشرعِ، والمبايعةُ معاقدةٌ تمنحُ الأمةَ من خلالها للخليفةِ مسؤوليةَ تطبيقِ الأحكامِ الشرعيةِ عليها، ويقبلُ هذا عن رضا واختيارٍ من الطرفين. والتعريفُ الملزمُ لطبيعةِ الدولةِ: فهي كيانٌ تنفيذيٌّ ينفذُ الأحكامَ ولا ينتجُ التشريعاتِ، وتستمدُّ شرعيتَها من المنظومةِ الفكريةِ لا العكسَ.

رابعاً: قاعدةُ استقلالِ الوحيِ بالتشريعِ ورفضُ التبعيةِ، لأن السيادةَ للشرعِ، فمرجعيةُ الدولةِ تشريعيًّا وحكميًّا للوحيِ، ولا تُستمدُّ من أنظمةٍ أخرى. هذا المعنى يؤسسُ لاستقلالٍ بنيويٍّ ينعكسُ على السياسةِ الخارجيةِ ويمنعُ الارتهانَ، ويحفظُ وحدةَ السلطانِ والتشريعِ. وتأصيلُه عقديٌّ خالصٌ: فالإسلامُ يحصرُ العبوديةَ باللهِ تعالى، ويجعلُ الحاكميةَ له، ويَعدُّ تشريعَ البشرِ للبشرِ اتخاذًا لهم أربابًا من دونِ الله. والمؤمنُ المفردُ ربَّه بالعبادةِ لا يرضى تبعيةً لغيرِ الحقِّ. ولأن الدولةَ كيانٌ تنفيذيٌّ لقناعاتِ الأمةِ، فإن الدولةَ الإسلاميةَ ترفضُ التبعيةَ رفضًا باتًّا: لا سياسيًّا، ولا فكريًّا، ولا تشريعيًّا؛ بل تقومُ – وفقَ مبدأ الشهادةِ على الأممِ – بوظيفةِ الهدايةِ وحملِ الرسالةِ، لا بتلقي القيمِ والأنظمةِ من سواها.

سادسا: حملُ الدعوةِ: غايةُ السياسةِ الخارجيةِ ووظيفةُ الدولةِ:

الدولةُ الإسلاميةُ «حاملةُ رسالةٍ» إلى العالمِ، والجهادُ والسياسةُ الخارجيةُ مرتبطان بهذه

الوظيفةِ: دوامُ إعدادٍ وحالةُ جهادٍ دائمٍ بالمعنى الإستراتيجيِّ (أدواتُه ودوائرُه) وحملُ الدعوةِ عالميًّا. ويشكلُ تقسيمُ الدارِ (دارُ الإسلامِ ودارُ الكفرِ) إطارًا جيوسياسيًّا يحددُ أحكامَ الداخلِ والخارجِ ويضبطُ التعاملَ مع الإقليمِ والحدودِ، ويقومُ الأساسُ فيه على اعتبارِ ظهورِ الأحكامِ في المجتمعِ واعتبارِها أعرافًا، وعلى أساسِ الأمانِ؛ أهو بقوةِ المسلمينَ الذاتيةِ؟

بهذه القواعدِ تنعقدُ «شرعيةُ المنهجِ» و«شرعيةُ السلطةِ»: الشرعُ مرجعٌ ملزِمٌ، والأمةُ صاحبةُ السلطانِ، والبيعةُ طريقُ التولي، والوحدةُ قيدٌ يمنعُ التشظي، والدولةُ حاملةٌ للدعوةِ.

وأمّا الركائزُ السبعُ لقوّةِ الدولةِ الإسلاميةِ (محاورُ البناءِ والتمكينِ)

الركائز: محاورُ القوةِ التشغيليةِ التي تُجسِّدُ القواعدَ في المؤسّساتِ والسياساتِ ويراقبُها الشورى والمحاسبةُ، أهمُّها:

أولًا: الأساسُ الفكريُّ (العقيدةُ والسيادةُ للشرعِ، والسلطانُ للأمةِ) وهي الركيزةُ الحاكمةُ: بمعنى أن الأفكارَ الأساسيةَ والأنظمةَ والقوانينَ والقواعدَ والتصورَ الفكريَّ للحياةِ الذي يقومُ عليه المجتمعُ والدولةُ واضحٌ بيّنٌ محددٌ. وظيفتُه: منحُ «اتجاهٍ مُلزِمٍ» للدولةِ ومعيارٍ للسياساتِ. وأثرُه في المناعةِ: يؤطّرُ القرارَ بإطارِ الشرعِ، ويمنعُ الانحرافَ، ويجلّي رضا الناسِ وقَبولهم بالحكمِ عن إيمانٍ وتسليمٍ.

تقامُ الدولةُ لتمكينِ الدينِ ولتعلو أحكامُه؛ فالسيادةُ للشرعِ لا لإرادةِ البشرِ، وأمّا السلطانُ فللأمةِ تمارسُ به التنفيذَ بالبيعةِ. والدولةُ كيانٌ تنفيذيٌّ لمنظومةِ المفاهيمِ والمقاييسِ والقناعاتِ التي قبلتْها الأمةُ؛ فالأساسُ العَقَديُّ الفكريُّ معيارُ القيامِ ومناطُ الشرعيةِ. ويجعلُ هذا الأساسُ السياسةَ «رعايةً للشؤون وفق الأحكامِ الشرعيةِ، تتقبلُها الأمةُ تسليمًا ورضا».

ثانيًا: الركيزةُ الحقوقيةُ/الرعائيةُ/الشرعيةُ (نظامُ الحكمِ والقضاءِ)

ركيزةٌ صلبةٌ، دعائمُها الرئيسةُ:

أ. مسؤوليةُ رعايةِ الشؤونِ.

ب. قضاءٌ ذو ولايةٍ مُلزِمةٍ يحكمُ بالعدلِ، ويُحقُّ الحقوقَ، ويرفعُ الظلمَ، وينفذُ حكمُه.

ج. محكمةُ مظالمَ تحاكمُ ولاةَ الأمورِ وتملكُ عزلَهم عند فقدِ شروطِ الانعقادِ.

د. فصلُ الكيانِ التنفيذيِّ عن الكيانِ المجتمعيِّ؛ فالأمةُ (بعلمائها وأحزابها) تُراقبُ وتُحاسبُ، والسلطةُ تُنفذُ وترعى.

أثرُ هذه الركيزةِ: منعُ الاستبدادِ والتسلطِ والفسادِ، وإسنادُ الشرعيةِ بأدواتِ إنفاذٍ ذات صلاحيةٍ، توطدُ الثقةَ العامةَ، وتحمي عرى الاجتماعِ الإسلاميِّ، وتضمنُ سوادَ أعرافِ الإسلامِ وإنكارَ منكراتِه، مما يشكلُ ضمانةً دائمةً لتصحيحِ المسارِ.

ثالثًا: الركيزةُ الاقتصاديةُ

المعالمُ: الاقتصادُ تابعٌ للأساسِ الفكريِّ لا سابقٌ عليه؛ بيتُ المالِ، والمِلكياتُ (عامةٌ/دولةٍ/خاصةٍ) وإيراداتُها ونفقاتها أدواتُ رعايةٍ لا هيمنةَ سوقٍ. ضمانُ الحاجاتِ الأساسيةِ – ما استُطيعَ – وظيفةُ الدولةِ.

الأثرُ: توزيعٌ عادلٌ للقوةِ الماديةِ داخلَ المجتمعِ، وتوليدُ ولاءٍ رعويٍّ مستدامٍ، وخفضُ قابليةِ الاختراقِ الاقتصاديِّ أو الارتهانِ. تُسخرُ الثروةُ والمواردُ واليدُ العاملةُ لمشروعٍ موحدٍ تضبطُه المقاييسُ الشرعيةُ، وتتحولُ الوفرةُ السكانيةُ – متى أُحسنَ تعليمُها وتدريبُها – إلى رافعةِ نموٍّ سريعٍ، وتُستغلُّ الثرواتُ الطبيعيةُ من خلالِ الدولةِ لتكفي حاجاتِ الرعيةِ ولتقيمَ نهضتَها.

رابعًا: الركيزةُ العسكريةُ/الأمنيةُ: «القوةُ الحارسةُ لبسطِ الأمانِ ذاتيًّا» ونشرِ الإسلامِ.

المعالمُ: جيشٌ عقيدتُه الجهادُ وحمايةُ الدعوةِ والدولةِ، وأمنٌ داخليٌّ لحراسةِ النظامِ، وصناعةٌ عسكريةٌ داعمةٌ، وقيادةٌ موحدةٌ مركزيةٌ (أميرُ الجهادِ) مرجعُها الشرعُ.

الأثرُ: ردعٌ وحسمٌ معًا، وتخفيضُ كلفةِ الأمنِ الداخليِّ، لأن الشرعيةَ تقاومُ التمردَ بانضباطٍ اجتماعيٍّ، لا بقبضةٍ قهريةٍ مُكلِفةٍ. وقد كان الرسولُ ﷺ يصحبُ أبا بكرٍ رضي الله عنه في طوافه على القبائلِ طالبًا منهم النصرةَ، فكان يسألُ عن المنعةِ في تلك القبائلِ، أو يُسألونَ هم عنها، كما في جوابِ مفروقِ بن عامر: «إنا لأشدُّ ما نكونُ غضبًا حين نلقى – يعني في الحرب – وأشدُّ ما نكونُ لقاءً حين نغضب، وإنا لنؤثرُ الجيادَ على الأولادِ، والسلاحَ على اللقاحِ، والنصرُ من عندِ الله، يديلُنا مرةً ويديلُ علينا أخرى».

خامسًا: الركيزةُ الثقافيةُ/الفكريةُ والقوةُ الناعمةُ (حملُ الدعوةِ)

المعالمُ: تعليمٌ يُنتجُ «الشخصيةَ الإسلاميةَ»، وإعلامٌ يُشكّلُ الوعيَ العامَّ على أساسِ الرسالةِ الإسلاميةِ الجامعةِ، وسياسةٌ دعويةٌ تُظهرُ طريقةَ العيشِ الإسلاميةَ.

الأثرُ: بناءُ «استطاعةٍ جماعيةٍ» تعبويّةٍ تُفعّلُ الطاقةَ السببيةَ في التغييرِ والنهوضِ، وتحملُ المجتمعَ على النهضةِ والتماسكِ، وتوسّعُ دوائرَ التأثيرِ خارجًا بقيمةٍ حضاريةٍ مقنعةٍ.

سادسًا: الركيزةُ السكانيةُ/المجتمعيةُ (الأمةُ والبيعةُ): المعالمُ: السلطانُ للأمةِ، والبيعةُ عقدُ الرضا، والشبابُ رصيدٌ بشريٌّ قابلٌ للتعليمِ والتدريبِ السريعِ. الأثرُ: تحويلُ الكتلةِ البشريةِ إلى سندٍ شرعيٍّ واعٍ للدولةِ؛ فإذا قويت الرابطةُ بين الراعي والرعيةِ انخفضت الحاجةُ إلى «القوةِ العاريةِ» واشتدت المناعةُ ضد الاختراقِ. التصاقُ الأمةِ بالدولةِ واستعدادُها للدفاعِ عنها، مع وجودِ السلاحِ عند الأفرادِ، يعني أن إرادةَ الأمةِ تُضافُ إلى قوةِ الجيشِ في حسابِ العدوِّ.

سابعًا: الركيزةُ الجغرافيةُ (الموقعُ والعمقُ)

المعالمُ: الجغرافيا وعاءُ تطبيقٍ وامتدادٌ، والمقصدُ أمميٌّ مع استثمارِ العمقِ الإسلاميِّ والممراتِ والمضائقِ لتقليلِ قابليةِ الخنقِ والحصارِ.

الأثرُ: كيانٌ ممتدٌّ عسيرُ الاستهدافِ بحربٍ خاطفةٍ؛ يحسبُ الخصمُ كلفةَ المواجهةِ قياسًا بردِّ فعلِ أمةٍ واسعةٍ لا حدودَ لامتداداتِها الشعبيةِ.

خلافًا للدولةِ الحديثةِ التي تجعلُ الحدودَ

مقومًا أساسيًّا، تُعَدُّ الجغرافيا في الإسلامِ وعاءً للتطبيقِ والامتدادِ لا أساسًا مقومًا للدولةِ. ومع ذلك، تستفيدُ الدولةُ الإسلاميةُ الناشئةُ من العمقِ الإسلاميِّ والجامعِ الحضاريِّ للمسلمينَ خارجَها لتقويةِ موقفِها، وللمشاركةِ في إحباطِ محاولاتِ إحباطِ نشوئِها، ثم إن الجغرافيا الإستراتيجية لدولةٍ إسلاميةٍ تنطلقُ من مصرَ أو الشامِ أو العراقِ أو باكستانَ أو تركيا، تقعُ على شبكةٍ من المضائقِ والممراتِ التجاريةِ، وتشكلُ امتدادًا قارّيًا من إندونيسيا إلى المغربِ. وهذا الاتساعُ يصعّبُ خيارَ غزوٍ مباشرٍ، ويرغمُ القوى الدوليةَ على التفكيرِ بالتفاهمِ لا بالمواجهةِ، حين تتوحدُ المنطقةُ سياسيًّا أو تتوجهُ نحو الوحدةِ.

وخصوصًا إذا تذكرنا أن العالمَ الإسلاميَّ برمتِه يتشوّقُ لرؤيةِ الشريعةِ تحكمُ، وأن الدويلاتِ القُطريةَ فيه كياناتٌ هشّةٌ يسهلُ إسقاطُها؛ فتوسيعُ القاعدةِ الجغرافيةِ للدولةِ الفتيةِ خيارٌ حيويٌّ سريعٌ لتقليلِ قابليةِ الخنقِ والحصارِ، ولرفعِ كلفةِ أي محاولةٍ لشنِّ حربٍ خاطفةٍ عليها. فإذا ما اقترنَ ذلكَ بمحيطٍ من دويلاتٍ آيلةٍ للسقوطِ وشعوبٍ متقدةٍ، كان خيارُ التوسعِ السريعِ قابلًا للتحققِ.

وحينئذٍ يعلمُ الغربُ أن كلفةَ مواجهته دولةً مسنودةً بشعبِها مرتفعةٌ، وقد يسهلُ اتساعُها إذا تيقنت الشعوبُ الإسلاميةُ خارجَها أن حربَ الغربِ عليها حربٌ على الإسلامِ والانعتاقِ من التبعيةِ له، وحربٌ تريدُ تكريسَ واقعٍ فاسدٍ وأنظمةٍ مستبدةٍ مترهلةٍ، فترى في الدولةِ الناشئةِ أملًا وملاذًا لا تفرّطُ فيه. فإذا أضحت الدولةُ الفتيةُ واسعةَ الامتدادِ، تعقّدت حساباتُ من يحاولُ إسقاطَها. وكلُّ ذلكَ في ظلِّ «سنةِ اللهِ بنصرِ مَنْ ينصرُه»، المقترنةِ بقدرةِ المجتمعِ على إفشالِ محاولاتِ فرضِ عملاءَ بالقوةِ. وأيُّ محاولةٍ لغزوِ الدولةِ الإسلاميةِ الناشئةِ أو ضربِها ستتبعُها أمواجُ غضبٍ تمتدُّ من أقصى العالمِ الإسلاميِّ إلى أقصاهُ، مما يهددُ مصالحَ الدولِ الغازيةِ، وهي معادلةٌ لا يجوزُ إغفالُها.

وبهذا الترتيبِ الهرميِّ، يبقى الأساسُ الفكريُّ مقوِّمَ الشرعيةِ ومقياسَ السياسةِ، وتتساندُ سائرُ الركائزِ تساندًا ينتجُ القدرةَ على التحقيقِ والصيانةِ والتأثيرِ في النظامِ الدوليِّ، ويصنعُ للدولةِ معادلةَ ثباتٍ تقومُ على تكاملِ القوةِ لا على جزءٍ منها دونَ سائرِ الأجزاءِ.

العلاقةُ السياسيةُ الصحيحةُ وسندُ الدولةِ: الدولةُ كيانانِ متلازمانِ: كيانٌ مجتمعيٌّ يحملُ الفكرَ وينقادُ للعلماءِ وللأحزابِ السياسيةِ التي بدورها تُنتجُ الفكرَ وتصنعُ الرأيَ العامَّ الملتزمَ، وكيانٌ تنفيذيٌّ ينفذُ الأحكامَ ويديرُ السلطاتِ. والكيانُ التنفيذيُّ لا يدومُ إلا بسندٍ: إمّا بسند الشعبِ وحمايته فيثبتُ ويقوى، وإمّا بسندٍ أجنبي يستدعيه فيسقطُ اعتبارُه ويضمحلُّ، أو يجعلُ الحكمَ دكتاتوريةً جبريةً لا تلبثُ أن تنهارَ ولو بعد حين، أو ينهارُ لفقدِ السندِ. ومن ثم فالعلاقةُ الصحيحةُ بين الراعي والرعيةِ أن يروه ممثلًا لهم، مخوّلًا بالبيعةِ لتنفيذِ المفاهيمِ والمقاييسِ والقناعاتِ التي آمنوا بها. فبقدرِ قوةِ هذه العلاقةِ يقوى بنيانُ الدولةِ ويعزُّ

انهيارُها.

أمّا إذا اهتزّت الثقةُ بقدرةِ الراعي على الرعايةِ، أو ظهرَ ظلمٌ وسوءُ أداءٍ، أو أُحسَّ أن السلطانَ مفروضٌ لا ينبعُ من الأمةِ، انتقضت عقدةُ الانقيادِ، وتهاوت شرعيةُ الخضوعِ، واقتربَ انفصامُ العقدِ بين المجتمعِ والسلطانِ. وحينئذٍ لا يبقى أمام القيادةِ الفاشلةِ إلا أن تتحصّنَ بالغريبِ المستعمرِ، أو تسلّطَ الجيشَ على الناسِ، أو تسقطَ.

ومن المهمِّ أن يبدأَ الترسيخُ لهذه العلاقةِ في مرحلةِ ما قبلَ الدولةِ، إذ إن منهجَ التمكينِ والاكتساب السيادي (التفاعل مع الأمةِ بما هي قوة دافعة للتغييرِ، وطلبُ النصرةِ) آليةً شرعيةٍ لأخذِ الحكمِ طبيعيًّا عبر أهلِ المنعةِ، قبلَ توظيفِ القوةِ العسكريةِ بعد قيامِ الدولةِ، يرسخُ الامتدادَ المجتمعيَّ ويجعلُ علاقتَه بالدولةِ عصيةً على الفسخِ.

طريقُ الإقامَةِ والتَّغييرِ الَّذي يَصْنَعُ السَّنَدَ الشَّعْبِيَّ:

يقوم العمل الحزبي المنظم على حمل الأمة، أو المجتمع أو الفئة الأقوى فيه – أي الفئة التي هي مكمن السلطة ومنبع القوة المجتمعية القادرة على ترجيح الرأي وفرضه أو إقناع سائر أطياف المجتمع به – على تبني منظومة المفاهيم والمقاييس والقناعات المؤسسة، ثم تسخير مكامن قوتها لإحداث تأثير موجه في المجتمع يفضي إلى إقامة السلطة على أساس تلك المنظومة. وبقيام السلطة على هذا الأساس تتولى الدولة حماية النظام، وحراسة تطبيق الأحكام، وصيانة حقوق الرعية، بما ينشئ أمنًا ذاتيًا راسخًا للكيان. وبعد تثبيت هذا الأمن، تسخّر الدولة الجيش لدرء الخطر الخارجي وحمل مبدئها، والشرطة لحراسة النظام وإنفاذ أحكامه.

الكفاح السياسي لكشف سوء الرعاية وتبديد الدعاية السلطوية، وكشف الارتباط بالخارج وتسخير الخيرات لغير الأمة.

الصراع الفكري لضرب الأسس الفاسدة التي يقوم عليها نظام الحكم، وقذف باطلها بالحق الذي يزهقه؛ فمتى تغيرت المقاييس في العقول استوى الرأي العام الملتزم، وتحولت القوة المجتمعية إلى سند شرعي واعٍ.

طلب النصرة من أهل المنعة لتحييد قوة الدولة القائمة عن الاستعصام بها في حرب الناس، واستنادًا إلى الفئة الأقوى في المجتمع – ممن يقدرون على فرض الرأي أو ترجيحه – لتكون سندًا للتغيير. وبقيام السلطان على هذا السند يتحقق «الأمان الذاتي» داخل الدولة؛ فتستعين بالجيش لدفع الخطر الخارجي وحمل الرسالة، وبالشرطة لحراسة تطبيق النظام.

ولِماذا لا تُؤْخَذُ السُّلْطَةُ بِالقُوَّةِ العَارِيَةِ؟ لأن ذلك يخالف سنن الاجتماع: من يستجلب قوة أقوى ماديًا وفكريًا من قوة الشعب – كنفوذ الدول الكبرى – قد يغلب لحظة، لكنه يقيم دولة كجمر تحت الرماد لا يلبث أن يشعل النار؛ فلا دليل في ذلك على جعل القوة العارية أساسًا لأخذ السلطان. فالأصل أن يُدرس واقع المجتمع لاتخاذ الأفكار والأساليب

الكفيلة بالوصول إلى الناس، وتحدي العوائق والمؤثرات الخارجية المسيطرة على توجه المجتمع والدولة، فهذا كفيل بعدم الحاجة لقوة عارية، أي لاستخدام العنف والإكراه المادي لفرض الإرادة في غياب الشرعية والرضا العام. كذلك فإن الأصل أن تُجعل نظرة الأمة في الحياة محورًا لدفعها إلى إقامة السلطان على مقاييسها، وأن تُستنفر قوتها الذاتية ماديًا وفكريًا للنهوض والحفاظ. فإذا تم ذلك تحولت الأمة إلى سند متصل يثبت أركان الدولة، ويجعلها عصية على الانفراط والاستدراج.

خُلاصةٌ مُحْكَمةٌ: إذن، يتوقف انعقاد الركيزة السكانية/المجتمعية كركن حاسم في الاستقرار والردع على ضبط العلاقة بين الراعي والرعية على قاعدة «السيادة للشرع، والسلطان للأمة»، ويتحقق السند الشعبي عبر الكفاح السياسي والصراع الفكري وطلب النصرة، فتصير الدولة مصونة بوعي أمتها قبل عدتها، ويغلق باب الارتكان إلى الغريب، ويبطل مكر من يراهن على انفصال السلطان عن الشعب.

مقارنةٌ موجزةٌ مع الأوزانِ البنيويّةِ في النظريّاتِ الغربيّة

تركِّز النظرياتُ الغربية على أوزانٍ بنيوية، والغربُ يُوازِنُ القوّةَ بمركّبٍ مِن الجغرافيا والقدرةِ المادّيةِ والمؤسّساتِ والمعنويّاتِ (كلاوزفيتز: «المعنوياتُ»، ماهان: «البحرُ»، ماكندر: «قلبُ الأرضِ»، والتز: «البِنْيةُ الدّوليّةُ»، ناي: «القوّةُ الناعمةُ»).

البناءُ الإسلاميُّ لا يُخالِفُ وزنَ هذه العناصرِ، لكنّه يُضيفُ «مرجعيّةَ الإلزامِ»: الغاياتُ والأدواتُ مُقيَّدةٌ بمقاصدِ الوحيِ وقواعدِه، فتنشأُ معادلةُ قوّةٍ مُقنَّنةٌ تُوازِنُ بينَ المشروعيّةِ والفعاليّةِ.

النتيجةُ العمليّةُ: هذا القيدُ ليس عائقًا؛ بل هو ميزةٌ مؤسِّسةٌ تُحصِّنُ القرارَ من الانحرافِ، وتحصّن الشرعية، وتمنحُ الدّولةَ عُمقًا تعبويًّا دائمًا لا توفِّرُهُ أدواتُ الرّدعِ المادّيِّ وحدَها، وتُقلِّلُ كلفةَ الحكمِ داخليًّا بفضلِ قبولٍ مُستنِدٍ إلى الاعتقادِ لا إلى الإكراهِ.

خاتمةٌ جامعةٌ: إذا استقامَتِ القواعدُ الفوقيّةُ: السِّيادَةُ للشرعِ، والسُّلْطانُ للأمّةِ، ووحدةُ الخِلافةِ، والبَيْعَةُ طريقًا، والتبنّي المُقيَّدُ بالشرعِ، والاستقلالُ التشريعيُّ، وحملُ الدّعوةِ، وتماسَكَتِ الرّكائزُ التشغيليّةُ، الفكرُ، والحُكمُ والقضاءُ، والاقتصادُ، والقوّةُ الصّلبةُ، والقوّةُ الناعمةُ، والمجتمعُ، والجغرافيا، تَتشكّلُ حصانةٌ بنيويّةٌ تمنعُ انفراطَ عِقدِ الدّولةِ وتُغلِقُ منافذَ الاختراقِ، وتُميِّزُها عن سائرِ النُّظُمِ بمزيّةِ الشرعيّةِ المُقنِّنةِ الّتي تُنتِجُ قوّةً أقلَّ كلفةً وأطولَ نَفَسًا، وأعظمَ أثرًا -في الداخلِ والخارجِ- على السّواء.

تمهيد لبحث: شروط الدولة التي تصلح نقطة ارتكاز لنشوء الدولة الإسلامية:

ينبغي على المسلم أن يعلم أن الحكم بما أنزل الله فرضٌ كفرض الصلاة، وأن خطورته على صعيد الأمة نلتمسها من ربط الشارع الحكيم لإقامته في الدولة بصحة الإيمان، إذ إن الحكم بما أنزل الله يقيم الشريعة الإسلامية

الغراء في واقع الحياة والمجتمع والدولة، وإنما نزل الدين ليكون نظامَ حياةٍ يُحكِّم الناسُ أحكامَه في حياتهم وجوبًا، ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ البقرة ٢١٣، واللامُ في قوله ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ هي لامُ التعليل، فأحدُ أهمِّ المقاصد الكلية من بعثِ النبيين ومعهم البشارةُ والنذارةُ أن يحكم الكتابُ بين الناس ليُصلح معاشَهم ويسود الحقُّ والعدلُ في كل شأنٍ من شؤون حياتهم، ولتكون كلمةُ الذين كفروا السُّفلى.

وبالتالي فإن تطبيق هذه الأحكام في واقع الحياة إنما هو مقصدُ الشريعة الأعظم، ومقصدُ إرسالِ الرسول ﷺ، ومقصدُ إنزالِ الكتاب، وأساسُ الدين المتين، وإقامته في حياة الناس إنما هي من أوجب الواجبات.

إن الدولةَ في المفهوم الإسلامي ليست مجردَ سلطةٍ إداريةٍ أو جهازٍ بيروقراطيٍّ يُنظِّم شؤونَ الناس، بل هي كيانٌ سياسيٌّ شرعيٌّ يقوم على أساسٍ عقَديٍّ محدد، ويحمل رسالةً ربانيةً، وعروةٌ وُثقى تربط بين الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية الغراء في أنظمة الحياة كلها، وبين أداء تلك الأحكام ثمراتِها من إحقاق الحقوق، وإقامة العدل، وبسط الأمن، ورعاية الشؤون، وجلب المصالح، وإقامة القيم في المجتمع، فتكون أعرافُ الإسلام ظاهرةً تسود المجتمع، ومنعُ الظلم والبغي بغير الحق، والإفساد، بحيث يتوقف ذلك كلُّه على وجودها، وينعدم تمامًا بانعدام الدولة.

وإنه لَمِنَ الخطأ الشديد النظرُ إلى الدولة باعتبارها حكمًا ثانويًّا فرعيًّا في الحياة، أو أن يُتصوَّر أنها قامت تاريخيًّا نتيجةً لظروفٍ طارئةٍ تاريخيةٍ مضت، أو أن يُتطلَّع إلى إقامتها من جديدٍ كخيارٍ أو ردِّ فعلٍ لمعالجة الأزمات السياسية والاقتصادية المعاصرة، وتحسين معيشة المجتمع، بل لا بدَّ من النظر إلى إقامتها على أنه الفرضُ الحافظ للفروض، وعلى أن وجود الإسلام في الحياة يتوقف على وجودها، وأن «**الإمامُ جُنَّةٌ يُقاتَلُ من ورائه ويُتَّقى به**»، وأن إقامتها لا يكون إلا ثمرةً لمسارٍ دعويٍّ فكريٍّ سياسيٍّ ومجتمعيٍّ متكامل، تحكمه أحكامٌ شرعيةٌ راسخة، وسننٌ ربانيةٌ لا تبديل لها، وقوانينُ مجتمعيةٌ محددة، وأنه حصيلةُ إيمانٍ جماعيٍّ بفكرةٍ أساسيةٍ محددة، وانبثاقٌ من أصلِ استخلافِ الله للناس في الأرض، واستمرارٌ لإقامة أصلٍ ربانيٍّ قامت عليه السماواتُ والأرض، من تحريم الظلم، لا يمكن تحققه إلا بتطبيق الشريعة، ليتعدى منعُ الظلم امتناعَ الأفراد عنه، إلى أن تمنع الدولةُ الظلمَ عن الرعية كلها، فيتحقق المراد، وعروةٌ وُثقى تستوثق باقي عُرى الإسلام، والتي يتسبب نقضُها في انتقاض الإسلام عروةً عروةً، كل ذلك يؤكد على مركزية إقامتها وبالغ أهميتها في أوامر الشارع الحكيم.[يتبع]

الأزمات الخدماتية في العالم الإسلامي

عائشة الزعتري /الأرض المباركة فلسطين.

من المشكلات الملحة التي يعاني منها العالم الإسلامي أزمة توفير الخدمات الأساسية، كالمياه والوقود والكهرباء والبنية التحتية والمرافق العامة والخدمات الصحية وخدمات التعليم وغيرها، والتي تظهر أزماتٍ مستعصيةً يتعسر علاجها!

والملاحظ أنه بالتزامن مع تفاقم هذه الأزمات ووقوف الحكومات عاجزة أو ممتنعة ومقصرة عن حلها، فإن العالم الإسلامي يُعَد مستودعاً عظيماً للثروات والموارد بكافة أنواعها، والتي تتوزع على جميع بلدانه بتفاوت وتنوع، بحيث لا توجد دولة فيه تفتقر إلى الموارد والثروات، ما يجعل وضع هذه الدول تقريباً وضعاً واحداً وعاما؛ معاناة من أزمات خدماتية مع وفرة في الموارد والثروات! ما يجعل هذه المشكلات في الحقيقة غير مستعصية العلاج، وليست أزمات فعلية بحد ذاتها.

بدايةً لا بدّ من الإشارة إلى أن تفشي حدوث الأزمات في التاريخ المعاصر أمر عام يشمل جميع العالم ولا يقتصر على عالمنا الإسلامي فقط، سواء ما يتعلق بالخدمات أو غيرها، وذلك بسبب سيادة المبدأ الرأسمالي على العالم، فالأزمات كما هو معلوم تعد من السمات الملازمة للرأسمالية، والتي تحدث نتيجةً حتمية لسيادة هذا المبدأ، حيث تتولد منه المشكلات والأزمات بكافة أشكالها نتيجةً تلقائية لماهيته الفكرية ونتيجةً لتطبيقه، والحوادث الشاهدة على هذا كثيرة جداً.

بل إن الرأسماليين يعمدون إلى افتعال الأزمات أسلوبًا استعماريا يتبعونه لتحقيق مصالحهم في السياسة والاقتصاد وفي كل المجالات. ففي عالم السياسة مثلاً، ابتدعوا في حقبة معينة ما أسموه بالفوضى الخلاقة، خطةً لتحقيق مصالح سياسية لهم، وتقوم هذه السياسة على افتعال الاضطرابات والنزاعات وزعزعة الأنظمة من أجل إحداث تغيير لصالح نفوذهم في تلك المنطقة، فهذا مثال على أن أصحاب هذا المبدأ يفتعلون المشكلات والأزمات لتحقيق مصالحهم، فهو أمر مشروع وشائع عندهم.

أما بالنسبة إلى أزمات الخدمات الأساسية، فعلى الرغم من أن توفير الخدمات من سياسة الدولة الداخلية، وأحياناً تكون من سياستها الخارجية مثل مسألة مجاري المياه المشتركة بين بلدين، إلا أن الدول الاستعمارية أخضعتها للقانون الدولي وأناطتها بالمؤسسات والمنظمات الدولية إلى جانب أنها من شؤون

الدول الداخلية. فكان هناك المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمختصة بالغذاء والصحة والتعليم والزراعة وغيرها، وهذه المنظمات لم تقدم يوماً علاجاً فعلياً لأي قضية حول العالم، بل يقتصر عملها على رفع الشعارات الكذّابة والبرامج التي تدعي الإنسانية ظاهراً، وهي في حقيقتها أداة استعمارية أعطيت صلاحية التدخل في شؤون الدول، فهي تنادي بحق الإنسان في التعليم والغذاء والدواء وغير ذلك، وتدّعي الحفاظ على البيئة وتقديم الرعاية الصحية والعلاجية والقضاء على الجوع وسوء التغذية، وإدارة المياه والغابات والصيد، ودعم الدول في توفير الخدمات لشعوبها وغير ذلك الكثير، في حين لا تنجز على أرض الواقع شيئاً، بل جلّ ما تقدمه إعداد التقارير بأوضاع الدول الداخلية ومواردها الاقتصادية، بالإضافة إلى كونها منصة تخريبية أساسية لترويج برامج الاستعمار الفكرية والسياسية لهتك المجتمعات.

وأيضاً من المنظمات الدولية التي لها صلاحية التدخل في الشؤون الاقتصادية الداخلية وفرض قرارات يتوجب على الدول تنفيذها، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تخضع الدول التي تحصل على قروض منها لشروط قاسية تتعلق بسياستها الداخلية واقتصادها، وهذه الشروط في حقيقتها تمنع الدولة من علاج أزماتها الاقتصادية بل تعمل على تفاقمها. فمثلاً مصر التي تعدّ أكثر الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي في المنطقة العربية والإسلامية تعاني أزمة اقتصادية حادة على الرغم من اعتمادها على صندوق النقد الدولي مرجعا أساسيا لحل أزماتها الاقتصادية منذ عقود طويلة، ولكن بدلاً من تحسن الوضع الاقتصادي فيها زادت أزماتها استفحالاً، وذلك نتيجة الشروط التي يفرضها الصندوق عليها مثل: تعويم الجنيه، ورفع الدعم عن الطاقة والسلع الأساسية، وارتفاع الأسعار، وزيادة الضرائب، وخصخصة أصول الدولة وغيرها من شروط أدت إلى تضخم مالي.

ومن جانب آخر وضعت الدول الاستعمارية الاتفاقيات التي تتعلق بالموارد بشكل مباشر، مثل اتفاقيات المياه ومواردها، كالأنهار المشتركة بين الدول والتي تبحث الاستخدام العادل للمياه من قبل الشعوب التي تشترك في هذه المجاري المائية، أم بشكل غير مباشر مثل اتفاقيات المناخ والاحتباس الحراري والاتفاقيات الصناعية وغيرها، وهذه الاتفاقيات تعتبر قرارات مفروضة على الدول في شؤونها الداخلية أو الخارجية، فهي بحكم الأداة الاستعمارية.

إذاً لقد تعدت الدول الكبرى الرأسمالية على الشؤون الداخلية للدول ومنها الخدمات من خلال القانون الدولي ومنظماته واتفاقياته،

وكان هذا التعدي تأزيماً للمشكلات وتعقيداً لها، حتى أصبحت جميع دول العالم تعاني في مجال التغذية والصحة والتعليم وغيرها ولكن بتفاوت، وبالنسبة للعالم الإسلامي فدوله هي الأكثر تضرراً في هذا المجال.

وفيما يخص عالمنا الإسلامي فهناك أسباب جذرية أخرى أدت لهذه الأزمات مثل: سوء رعاية الدول لشؤون الناس، وسوء إدارتها للموارد والثروات، وسوء رعاية الطاقات البشرية من عقول مفكرة وخبراء وأيدي عاملة، وهذا كله بسبب تطبيق أنظمة كفرية بدلاً من نظام الإسلام العادل الذي يوجب على الحاكم رعاية شؤون رعيته جاهداً، وتدبير أمورهم وضمان العيش الكريم لهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، حتى أن خليفة المسلمين عمر بن الخطاب يوم خلافته قال: «لو تعثرت بغلة في العراق لخشيت أن يسألني الله عنها يوم القيامة: لم لم تمهد لها الطريق يا عمر؟».

ومن الأسباب أيضاً تولي الطغاة العملاء الخونة الحكم، وتسليمهم بلاد المسلمين للغرب ينهبون ثرواتها وخيراتها، فأغرقوا المجتمعات بالأزمات لإلهاء الشعوب عن التغيير وعن استعادة سلطان الأمة ولإرضاء أسيادهم المستعمرين.

وإذا فصّلنا في شأن ثروات البلاد الإسلامية ومواردها فنجد أنها كثيرة ومتنوعة، وهي كفيلة بتقديم مستوى عالٍ من الخدمات للناس، يحقق لهم حق العيش بكرامة، ويحفظ لهم حقوقهم في العيش الكريم، ولكن للأسباب السابقة تظهر الأزمات بدلاً من الرخاء والوفرة، وخاصة ثروات باطن الأرض التي يقدّمها الحكام الخونة للمستعمرين لينتفعوا بها ويسيطروا عليها.

ومن الأمثلة على ثروات البلاد الإسلامية الثروة المائية، وبلادنا غنية جداً بها سواء المياه السطحية أو الجوفية، وعلى الرغم من ذلك تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب، وهي مشكلة عامة تقريباً، فمصر والسودان مثلاً تعانيان من نقص المياه الصالحة للشرب، وهما مهددتان بتصنيفهما ضمن مناطق الندرة المائية، على الرغم من مرور نهر النيل فيهما! ولكن ظهرت الأزمة بسبب سد النهضة الأثيوبي الذي قلص حصتهما بشكل مجحف، بالإضافة إلى تلوث مياه النيل بالملوثات الكيميائية والزراعية وملوثات الصرف الصحي، والحكومة في كل من البلدين لا تعمل على الوقاية من هذا التلوث أو علاجه عند حدوثه، على الرغم من إمكانية ذلك في حال وجدت الرعاية الحقة والإدارة الحكيمة. ويضاف أيضاً خضوع الدولتين لمخططات المستعمر التي تعمق الأزمة، كالحرب الأهلية في السودان والتي يديرها عملاء أمريكا والتي أدت إلى تضخيم أزمة المياه الصالحة للشرب في السودان.

والعراق كذلك أرض دجلة والفرات تعاني أزمة مياه، بسبب الفساد الإداري في الحكومة، وانخفاض منسوب دجلة والفرات لأسباب أهمها بناء السدود في الجانب التركي.

وحتى البلاد التي تفتقر إلى المياه السطحية فهي غنية جداً بالمياه الجوفية وكثير من بلاد المسلمين تعتمد عليها مثل السعودية والجزائر والأردن وغيرها.

أي إن حدوث أزمة المياه لا يكون سببه إطلاقاً نقص المياه في البلد، فالمياه متوفرة ومعظم البلدان غنية بها سواء السطحية أو الجوفية، وحتى مياه البحار يمكن تأهيلها باستخدام تقنية تحلية مياه البحر للاستخدام في الزراعة مثلاً، ولكن غياب الرعاية وتفشي الفساد الإداري والخضوع للمستعمر ومنظماته واتفاقياته يخلق الأزمات ويفاقم وجودها.

وأما بالنسبة للطاقات البشرية في بلدان العالم الإسلامي فهي طاقات فذة، فمجتمعات المسلمين مجتمعات فتية تقبل على العمل والعلم واكتساب الخبرات، ولكنها طاقات مهدورة لا تجد رعاية من حكوماتها ابتداء من المنظومة التعليمية إلى إيجاد فرص العمل، وهذه الطاقات لو وفرت لها الفرص ونظمت توجهاتها، لوظفت في الإنتاج ولوجد الخبراء والفنيون والمختصون القادرون على توظيف التقدم التكنولوجي والعلمي والصناعي لإيجاد الخدمات وتطوير مستواها.

فمثلاً أزمة النفايات من أبرز الأزمات البيئية التي يعاني منها لبنان، وفي عام ٢٠١٥ حدثت احتجاجات شعبية تطالب بعلاج الأزمة بعدما تفاقمت إلى مستوىً لا يطاق، في حين أن التكنولوجيا الصناعية المتقدمة في العالم تستخدم النفايات لإنتاج الطاقة مثلاً، وهناك دول رائدة في هذا المجال كدولة السويد التي تستورد النفايات من أجل إنتاج الطاقة.

ومثال آخر أزمة الغذاء، فالبلاد الإسلامية مؤهلة للإنتاج الغذائي بمستوى يغطي احتياجات العالم أجمع لو توفرت الرعاية والإدارة للموارد الحيوانية والزراعية، بالإضافة لتوجيه الطاقات البشرية في الإنتاج الزراعي وفي التصنيع الغذائي، ولكن المسلمين اليوم يعانون الفقر والجوع على الرغم من ذلك.

وخلاصة القول إن السبب الحقيقي في الأزمات الخدماتية في بلاد المسلمين هو أنظمة الحكم فيها والخضوع للاستعمار، وعلاجها الجذري يتوقف على إقامة دولة الإسلام، فهي الكفيلة بتحقيق العيش الكريم للناس، حتى في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والجفاف، فإن النظام الاقتصادي الذي ستطبقه سيؤدي حتماً إلى توفير الخدمات بمستوى لائق للإنسان في كل الأحوال. ■

العمل الحزبي من منظور الشرع

فادي السلمي – ولاية اليمن

كلمة حزب لغة: كلمة «حِزْب» في اللغة العربية لها عدة معانٍ ودلالات عند أصحاب اللغة (أي علماء اللغة والمعاجم القديمة)، ويمكن توضيحها كما يلي:

المعنى اللغوي الأصلي: الحِزْب في الأصل يعني الجماعة من الناس الذين يجتمعون على رأي أو هدف واحد.

قال ابن فارس في «مقاييس اللغة»: «الحِزْب: الجماعة من الناس، وأصله من الاجتماع والالتئام».

وذكر الجوهري في «الصحاح »: «الحِزْب: الطائفة من الناس، وجمعها أحْزاب».

معانٍ أخرى لكلمة «حزب»:

القِسْم والنصيب: يُقال: «هذا حِزْبي من الأمر» أي نَصِيبي.

الوقت أو المرة: يُقال: «قرأت القرآن في حِزْبٍ من الليل» أي في جزء من الليل.

الكتاب أو الجزء المحدد: يُقال: «حِزْب القرآن» أي الجزء المقسم للقراءة.

الفرق بين «حِزْب» و«حَزَب»: حِزْب (بكسر الحاء وسكون الزاي): تعني الجماعة أو الطائفة.

حَزَبَ (بفتح الحاء والزاي): فعل يعني اجتمع أو عقد الأمر.

كلمة «حزب» في الاصطلاح لها دلالات متنوعة تختلف باختلاف المجال (السياسي، الشرعي، الصوفي، الاجتماعي). إليك تفصيل ذلك عند أصحاب الاصطلاح:

الحزب في الاصطلاح السياسي الحديث:

التعريف: تنظيم جماعي له أيديولوجيا أو برنامج مشترك، يهدف إلى المشاركة في السلطة أو التأثير على القرار السياسي.

الخصائص:

له هيكل تنظيمي وقيادة.

يسعى للوصول إلى الحكم أو الرقابة عليه.

الحزب في التصوف والعبادة:

الأحزاب الصوفية: أوراد وأذكار جماعية تُنسب لطريقة صوفية معينة (كـ«حزب البحر» للشاذلي). تُعتبر تجمعاً روحانيّاً أكثر منها تنظيماً سياسيّاً.

الحزب في الاجتماع البشري:

عند ابن خلدون: يصف «الحزب» في المقدمة بأنه جماعة متحدة بالنسب أو المصالح، مثل الأحزاب القبلية أو العسكرية.

الحزب في الاصطلاح الشرعي

يُطلق على الجماعة أو الطائفة المتحزبة على منهج معين، سواء أكان حقاً أو باطلاً، ويختلف حكمه بحسب مقاصده وموافقته للشرع.

تعريف الحزب شرعاً: في الاصطلاح الشرعي، يُقصد بـ «الحزب»: جماعة منظمة تنتسب إلى منهج أو فكر معين، سواء أكان موافقاً للشرع أو مخالفاً له، وهذا التعريف مبني على النصوص الشرعية من القرآن والسنة، وفهم السلف الصالح.

أقسام الأحزاب في الشرع:

حزب الله (أهل الحق): هم المؤمنون المتبعون لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، المجتنبون للبدع والضلالات.

صفاتهم:

الاتباع لا الابتداع.

الاجتماع على الحق لا التفرق.

الولاء لله ورسوله والمؤمنين.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ٥٦﴾ [المائدة: ٥٦].

أحزاب الشيطان (أهل الباطل) هم: كل جماعة خالفت الكتاب والسنة، كأهل البدع والأهواء والفرق الضالة.

صفاتهم:

الابتداع في الدين.

التفرق والاختلاف.

موالاة أعداء الدين.

الدليل: قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ [المجادلة: [١٩.

ضوابط الحزب المشروع شرعاً:

الاستقامة على الكتاب والسنة.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

عدم التفرق أو التميز ببدعة.

التعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان.

الابتعاد عن التحزب العصبي أو الحزبية المقيتة.

الآيات المذكورة فيها كلمة حزب

وردت كلمة «حزب» ومشتقاتها في القرآن الكريم في مواضع عدة، غالباً في سياق الحديث عن الجماعات المتحالفة أو المتنافسة، سواء أكانت أحزاباً للحق أو أحزاباً للباطل. إليك الآيات التي ذكرت اللفظ صراحة:

سورة المائدة (آية ٥٦): ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ٥٦﴾ الدلالة: بيان أن حزب الله (المؤمنين) هم المنتصرون بالتبعية له.

سورة المجادلة (آية ١٩): ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٩﴾ الدلالة: تحذير من حزب الشيطان (الكفار والمنافقين) وخسرانهم.

سورة الروم (آية ٣٢): ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ الدلالة: نقد للأحزاب المتنازعة التي تفرق الدين وتفرح بآرائها دون حق.

سورة المؤمنون (آية)٥٣: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ٥٣﴾الدلالة: تشابه مع آية الروم في ذم التفرق والتحزب الباطل.

سورة الأنبياء (آية)٩٢: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ٩٢﴾ سياقها: جاءت بعد آيات تذم الأحزاب المتناحرة، مؤكدةً على وحدة الأمة.

سورة الأحزاب (السورة كاملة): سميت السورة بـ«الأحزاب» لتحالف الأحزاب (قريش وغطفان واليهود) ضد المسلمين في غزوة الخندق، كما في قوله: ﴿وَإِذۡ زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ

وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾﴾ (آية ١٠-١١)

تفسير الآيات:

تفسير آية ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ (المائدة: ٥٦) عند المفسرين:

المعنى الإجمالي للآية:

الآية تُعلن أن من يتخذ الله ورسوله والمؤمنين أولياءَ له، فإن انتصارهم حتمي لأنهم «حزب الله»، بينما من يتولى أعداء الله فهم الخاسرون. وهي ترد على المنافقين واليهود الذين تحالفوا ضد المسلمين.

٢- التفسيرات التفصيلية:

أ. تفسير الطبري (جامع البيان): الآية نزلت في المنافقين الذين كانوا يوالون اليهود، فبينت أن الولاية الحقيقية هي لله ورسوله والمؤمنين، حزب الله: هم الذين اجتمعوا على طاعة الله، وغلبوا بذلك أعداءهم.

ب. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): ذكر أن الآية تأمر بموالاة المؤمنين وترك موالاة الكفار، حتى لو كانوا أقارب، الغلبة: تشمل النصر في الدنيا، والفوز بالجنة في الآخرة.

ج. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): نبه إلى أن الولاية لله تستلزم اتباع شرعه، وولاية الرسول ﷺ تكون باتباع سنته، حزب الله: هم أهل السنة والجماعة، لا الفرق الضالة.

د. تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن): الآية تُعلِّم المؤمنين اختيار الولاءات بحسب الحق لا الهوى.

الغلبة هنا تشمل:

الغلبة المعنوية: بالحجة والهداية.

الغلبة المادية: بالنصر على الأعداء.

الدلالات المستفادة: وجوب موالاة المؤمنين وقطع الولاء عن الكفار، حتى لو كانوا آباء أو أبناء (كما في آية التوبة: ٢٣)، الغلبة الحقيقية للمؤمنين حتى لو تأخرت، لأنها وعد إلهي، التحذير من التحالفات المضادة للإسلام، كموالاة الكفار ضد المسلمين.

تفسير الآية الكريمة:

﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ (المجادلة: ١٩)

المعنى الإجمالي للآية: الآية تصف حال فريق من الناس تمكن منهم الشيطان فأغواهم حتى نسوا ذكر الله واتباع هداه، فأصبحوا حزباً للشيطان، ومصيرهم الخسران المبين.

ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): الاستحواذ: استيلاء الشيطان على قلوبهم حتى صاروا كالمأسورين له.

الخسران: خسارة الدنيا بالضلال، والآخرة بالعذاب الأليم، ذكر أن هؤلاء هم المنافقون الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر.

الطبري (جامع البيان): استحوذ عليهم الشيطان: أي غلبهم فصاروا تحت طاعته. حزب الشيطان: كل من اتبع هواه وعصى الله فهو من حزب الشيطان.

القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): نبه

إلى أن الشيطان لا يستولي على الإنسان إلا إذا أعطاه الفرصة بالمعاصي والغفلة. حزب الشيطان يقابل «حزب الله» في الآية السابقة (المجادلة: ٢٢)

السعدي (تيسير الكريم الرحمن): الآية تحذر من الغفلة عن ذكر الله، فمن نسي ذكر الله انقاد للشيطان.

الخسران: يشمل خسارة الإيمان، السعادة، والفوز بالجنة.

ابن عاشور (التحرير والتنوير): الاستحواذ: سيطرة تدريجية تبدأ بالإغواء وتنتهي بالاستعباد. ذكر أن حزب الشيطان يشمل كل المشركين والمنافقين وأهل البدع.

تفسير آية الروم (٣٢): ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ٣٢﴾

المعنى الإجمالي للآية: الآية تحذيرٌ للمسلمين من التشبه بالمشركين الذين فرقوا دينهم إلى شيعٍ وأحزابٍ متنازعة، كل فريقٍ منهم يفرح بما عنده من الباطل ويظن أنه على الحق. وهي تندد بالتفرق الديني والانقسامات المذهبية التي تذهب بوحدة الأمة.

أقوال المفسرين في تفصيل الآية:

الطبري: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ﴾: أي لا تكونوا مثل المشركين الذين بدلوا دينهم الحق (كاليهود والنصارى) فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، أو تركوه بالكلية.

﴿وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ﴾: صاروا فرقاً متعددة، كل فرقة تعبد معبوداً مختلفاً (الأصنام، النجوم، النار، إلخ).

﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾: كل طائفة تفرح ببدعتها وتعتقد أنها على الصواب، مع أنهم جميعاً على ضلال.

ابن كثير: ذكر أن الآية تشمل كل أهل الأديان الباطلة (اليهود، النصارى، المجوس، عبدة الأوثان) الذين اختلفوا في دينهم وصاروا شيعاً. أشار إلى أن هذه الآية تنطبق أيضاً على بعض فرق المسلمين الذين تفرقوا في الدين، إلا الفرقة الناجية (أهل السنة والجماعة) المتمسكة بالكتاب والسنة.

السعدي: أوضح أن الآية تذم التفرق في الدين، مع أن الأصل هو التوحيد ووحدة المصدر (الرسول والإله).

حذر من التعصب للآراء الخلافية في الفروع الدينية، ما يؤدي إلى التشتت والشقاق بين المسلمين.

القرطبي والبغوي: فسروا ﴿شِيَعٗاۖ﴾ بأنها الفرق المتناحرة، مثل اليهود (الذين انقسموا إلى فرق كالفرسيين والصادوقيين) والنصارى (الذين تفرقوا إلى نسطورية ويعقوبية إلخ).

﴿فَرِحُونَ﴾: أي معجبون بآرائهم، حتى لو كانت مخالفة للحق.

سيد قطب (في الظلال): رأى أن الآية تعكس واقع المجتمعات الجاهلية (قديماً وحديثاً) حيث تتعدد «الآلهة» الزائفة (الأهواء، السلطة، المال، إلخ). وأكد أن الإسلام يدعو إلى وحدة المنهج والغاية، بينما الأحزاب والفرق تفرح بانتصار مصالحها الضيقة.

التفسير الوسيط :

بين أن﴿فَرَّقُوادِينَهُمْ﴾يعني اختراع بدع

جديدة في الدين، كمن عبدوا الملائكة أو الأولياء.

ذكر أن الفرح بالباطل ناتج عن الجهل وعدم الانقياد للحق. التحذير من البدع: كل بدعة في الدين تؤدي إلى فرقة، كالتي حدثت في اليهودية والنصرانية.

تفسير آية المؤمنون (٥٣): ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ٥٣﴾

المعنى الإجمالي: الآية تصف انقسام الأمم السابقة إلى فرقٍ متناحرة بعد أن كان دينهم واحداً، حيث كل فرقة تتعصب لرأيها وتفرح بباطلها، معتبرةً أنها على الحق. هذا التحذير موجهٌ أيضاً لأمة الإسلام لتجنب التفرق.

تفصيل أقوال المفسرين:

ابن كثير: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ﴾: أي تفرقوا في دينهم إلى مذاهب متعددة، كما فعلت اليهود والنصارى والمجوس، فصار لكل طائفة معتقدات منحرفة.

﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾: كل فريق يغتر ببدعته ويظنها حقاً، مثل فرق الخوارج والروافض في الإسلام، أو الطوائف النصرانية كالنسطورية واليعقوبية.

الطبري: ﴿زُبُرٗاۖ﴾: أي كتباً متفرقة (كالزبور، التوراة المحرفة)، حيث حولوا الدين إلى أجزاء متناقضة.

يذكر أن التفرق بدأ بعد أن بعث الله الرسل، فحرف الناس الدين وتشيعوا لأهوائهم.

السعدي: الآية تحذر المسلمين من التمزق كالأمم السابقة، وتؤكد أن الفرح بالرأي دون دليلٍ شرعي من علامات الضلال. يدعو إلى التمسك بالكتاب والسنة وترك التعصب للمذاهب أو الأشخاص

المودودي (تفسير التحرير): يربط الآية بالسياق العام للسورة الذي يذكر وحدة دعوة الأنبياء (من نوح إلى محمد ﷺ)، في مقابل تفرق أتباعهم. يشير إلى أن التفرق غالباً ما ينتج عن تحريف الدين الأصلي، كما حدث في اليهودية والنصرانية.

القرطبي: ﴿فَرِحُونَ﴾: الفرح هنا ذمٌّ لأنه ناتج عن جهلٍ بالحق، كمن يفرح بالبدعة أو الكبر على الآخرين.

يضرب أمثلة بتفرق بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام.

ذكر لفظ «حزب» في السنة النبوية وكلام الصحابة

١- في السنة النبوية المذموم التحزب الضال: قال النبي ﷺ: «أَلَا إِنَّ نَبِيَّكُمْ قَدْ بَرِئَ مِمَّنْ فَرَّقَ دِينَهُ وَاحْتَزَبَ» [رواه أبو داود]

المعنى: تبرأ النبي ممن فرق الدين إلى شيع وأحزاب متعصبة، كأحزاب الكفر والبدع.

الحديث المحمود لحزب الله:

ذكر القرآن صفات «حزب الله» في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]. ووصفهم بأنهم المؤمنون المتقون، المناصرون لدين الله.

في كلام الصحابة: بلال بن رباح رضي الله عنه: قال عند وفاته: «غَداً نَلْقَى الْأَحِبَّةَ، مُحَمَّداً وَحِزْبَهُ»

المقصود: الصحابة والتابعين المتبعين لسنته.

عائشة رضي الله عنها: وصفت نساء النبي ﷺ بأنهن «حزبان»: حزب فيه عائشة وحفصة، وحزب آخر فيه أم سلمة وسائر الزوجات.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه: حث على لزوم «الجماعة» (أي جماعة المسلمين الموحدة) ونَهى عن الفرقة، ما يدل على أن التحزب المذموم هو ما خالف الوحدة الإسلامية.

فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في جواز تكوين الأحزاب

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما «رأس الحزب» فإنه رأس الطائفة التي تتحزب أي تصير حزبا فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم. وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل والإعراض عمن لم يدخل في حزبهم سواء أكان على الحق والباطل فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والائتلاف ونهيا عن التفرقة والاختلاف وأمرا بالتعاون على البر والتقوى ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان. (مجموع الفتاوى ٩٢/١١)

التعليق على الفتوى:

- هذا هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يحدد موقفه من الجماعات وأنها ليست كلها فُرقة وليست كلها محرمة بشرط أن يكونوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان. العبرة في التحريم عند ابن تيمية هي: التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل والإعراض عمن لم يدخل في حزبهم وعدم قبول الحق من غيرهم

رأي الإمام أبي حنيفة النعمان: جاء عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه كما ورد في أحكام القرآن للجصاص وغيره من المراجع الموثوقة: حدثنا الحماني قال: سمعت ابن المبارك يقول: لما بلغ أبا حنيفة قتل إبراهيم الصائغ بكى حتى ظننا أنه سيموت، فخلوت به فقال: كان والله رجلا عاقلا، ولقد كنت أخاف عليه هذا الأمر؛ قلت: وكيف كان سببه ؟ قال: كان يقدم ويسألني، وكان شديد البذل لنفسه في طاعة الله وكان شديد الورع، كنت ربما قدمت إليه الشيء فيسألني عنه، ولا يرضاه، ولا يذوقه وربما رضيه فأكله، فسألني عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى أن اتفقنا على أنه فريضة من الله تعالى فقال لي: مد يدك حتى أبايعك، فأظلمت الدنيا بيني وبينه؛ فقلت: ولم؟ قال: دعاني إلى حق من حقوق الله فامتنعت عليه وقلت له إن قام به رجل وحده قتل، ولم يصلح للناس أمر، ولكن إن وجد عليه أعوانا صالحين ورجلا يرأس عليهم مأمونا على دين الله لا يحول قال وكان يقتضى ذلك كلما قدم على تقاضى الغريم الملح كلما قدم على تقاضانى فأقول له هذا أمر لا يصلح بواحد ما أطاقته الأنبياء حتى عقدت عليه من السماء وهذه فريضة ليست كسائر الفرائض لأن سائر الفرائض يقوم بها الرجل وحده وهذا متى أمر به الرجل وحده أشاط بدمه وعرض نفسه للقتل فأخاف عليه أن يعين على قتل نفسه وإذا قتل الرجل لم يجترئ غيره أن يعرض نفسه ولكنه ينتظر فقد

قالت الملائكة أَتَجْعَلُ فِيها مَنْ يُفْسِدُ فِيها وَيَسْفِكُ الدِّماءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قالَ إِنِّي أَعْلَمُ ما لا تَعْلَمُونَ ثم خرج إلى مرو حيث كان أبو مسلم فكلمه بكلام غليظ فأخذه فاجتمع عليه فقهاء أهل خراسان وعبادهم حتى أطلقوه ثم عاوده فزجره ثم عاوده ثم قال ما أجد شيئا أقوم به للّه تعالى أفضل من جهادك ولأجاهدنك بلساني ليس لي قوة بيدي ولكن يراني اللّه وأنا أبغضك فيه فقتله.

الخلاصة:

في ظل غياب الخلافة وعدم تطبيق شرع الله بشكل كامل، يبرز سؤال مهم حول دور العمل الحزبي ووجوبه في إقامة الدولة الإسلامية. إليك رؤية شرعية وعملية بناءً على أدلة من القرآن والسنة وموقف علماء الإسلام:

وجوب العمل الجماعي لإقامة الخلافة

الأدلة الشرعية: قوله تعالى:﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

تفسير «الأمة» هنا يشمل التنظيم الجماعي وليس الفردي، ما يدل على شرعية العمل الحزبي المنظم.

حديث النبي ﷺ: «إنما الإمام جُنَّة يُقاتَل من ورائه ويُتَّقى به» (متفق عليه)، ما يدل على ضرورة وجود كيان سياسي يحمي المسلمين.

ويتضح أن العمل الحزبي فرض كفاية إذا أقامه البعض سقط عن الآخرين، لأننا اليوم ونحن نعيش في ظل غياب دولة الإسلام يجب أن يكون هناك عمل حزبي لكي يتم استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة. ويقوم عمل الحزب على التثقيف السياسي للأمة بفهم الإسلام كنظام حياة شامل، والكفاح الفكري ضد الأفكار العلمانية والأنظمة الوضعية... إلخ، والضغط السياسي السلمي على الحكام العملاء لإسقاطهم كونهم يحكمون بغير ما أنزل الله، وتبني المصالح الحقيقة للأمة، ولا يجوز المشاركة في الأنظمة الديمقراطية: لأنها تعني الاعتراف بشرعية الحكم بغير ما أنزل الله، وهو محرم شرعاً.

ما يجب على الأمة فعله اليوم

- التوعية السياسية: فهم أن غياب الخلافة هو أصل الأزمات (الضعف، التجزئة، الاحتلال).

- دعم العمل المنظم: الانضمام إلى أحزاب إسلامية تلتزم بالشرع وتجعل الإسلام قيادتها الفكرية ولا تتنازل عن الثوابت.

- رفض الأنظمة العلمانية: لأن المشاركة فيها توطيد للوضع القائم.

- التأهب للنصرة: إعداد الكوادر القادرة على قيادة الدولة عند قيامها.

الخلاصة من لب الخلاصة: هل العمل الحزبي واجب؟ نعم، إذا كان الهدف إقامة الشرع وليس التكيف مع الأنظمة الفاسدة.

فيجب أن يكون هناك حزب يتبنى الإسلام ويلتزم بمنهج النبوة في التغيير. والتركيز على إقناع الأمة الإقناع الفكري وطلب النصرة من أهل القوة والمنعة، أي له غاية وطريقة وتبني وقيادة واعية مخلصة ورابطة صحيحة.

"فالخلافة تاج الفروض، ووعد الله لا يُخلف، ولكن السؤال هو: هل نعمل بما يرضي الله أم نرضى بالذل؟" فالأمر ليس خياراً بين العمل الفردي والحزبي، بل بين العمل الجاد أو الاستسلام للواقع.

هل يوجد حزب مبدئي يتبنى الإسلام كمنهج حياة؟

نعم حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله وما هي رؤيته في الحزبية وكيف رد على الذين يزعمون بتحريم الحزبية؟

الحزب هو «جماعة سياسية تعمل لاستئناف الحياة الإسلامية عبر إقامة الخلافة».

التحزب (أي الانضمام إلى حزب سياسي إسلامي) ليس حراماً بل واجب إذا كان الحزب يعمل لإقامة فرض غائب.

والدليل قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، ويقولون إن «الأمة» هنا تعني الجماعة المنظمة (الحزب).

لماذا يُحرِّم بعض الجماعات الإسلامية «التحزب»؟

بعض الجماعات (مثل السلفية التقليدية) تحرِّم التحزب للأسباب التالية:

ـ الخوف من التفرق: يستدلون بحديث «ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة»، ويرون أن الأحزاب سبب للانقسام.

ـ اعتبارها بدعة: يزعمون أن الأحزاب السياسية لم تكن موجودة في عهد السلف الصالح.

ـ الخلط بين «الحزب» و«الفرقة»: بسبب استخدام القرآن لكلمة «أحزاب» أحياناً بمعنى الجماعات المنحرفة كقوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾

الرد على هذه المزاعم

الاستدلال بالقرآن والسنة: يؤكدون أن مصطلح «حزب» ورد في القرآن بمعنى إيجابي أحياناً، مثل:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ﴾ (المجادلة: ٢٢)

حديث «أحبُّ إلى الله الحنيفية السمحة» (رواه البخاري)، ويقولون إنها تشمل العمل الجماعي المنظم.

الفرق بين «الحزب» و«الفرقة»:

الحزب: جماعة تعمل بالدليل الشرعي ولا تفرق الأمة.

الفرقة الضالة: جماعة تخالف الكتاب والسنة.

التمييز بين «التحزب» و«التفرق»:

التحزب السياسي المنضبط ليس انقساماً، بل تنظيم للعمل الإسلامي.

بعض الجماعات تحرِّمه بسبب سوء فهم للنصوص الشرعية من القائلين بهذا الرأي سواءً بحسن نية أم سوء نية.

الرأي الراجح

الأدلة الشرعية لا تحرِّم التحزب مطلقاً، بل تحرِّم التحزب الباطل أو المسبب للفتنة، أما العمل المنظم ضمن ضوابط الشريعة فقد يكون واجباً أو مندوباً أو مباحاً بناءً على الغاية من العمل الحزبي فإذا كان العمل لإقامة فرض فهنا العمل واجب، واليوم في ظل غياب دولة تحكم بالإسلام فإن العمل لإقامة الدولة الإسلامية فرض بل تاج الفروض.■

أبو بكر الصديق رضي الله عنه

بهاء الحسيني

حين تتأمل في سيرة الصديق أبي بكر رضي الله عنه، تجد أن القيادة على أساس العقيدة ليست شعارًا، بل هي منهج طبقه أول الخلفاء الراشدين بعد انتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى. فكان أبو بكر رجل دولة بحق، أقامها على شرع الله لا على موازين القوى، وأرسى مفهوم الطاعة لله لا لغيره. فكان حارس العقيدة ووحدة الدولة. فبعد وفاة النبي ﷺ، واجهت الأمة أخطر أزمة سياسية وعقدية تمثلت في ارتداد بعض القبائل، وامتناع آخرين عن دفع الزكاة، وظهور مدعي النبوة.

هنا وقف الصديق موقفًا شرعيًا حاسمًا، فقال كلمته الشهيرة: »والله لو منعوني عقالًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه«. ففهمه للشريعة لم يكن قاصرًا على إقامة الصلاة والصيام، بل كان شاملاً لحماية أركان الدولة الإسلامية من التفتت، وإبقاء نظام الإسلام حيًّا في واقع الأمة، سياسيًا وماليًا وعسكريًا.

فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِه

قوله تعالى فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِه دعوةٌ صريحة للاقتداء بهدي الصالحين وليس من باب الترف الفكري أو التكسب المالي . فمن أبرز هؤلاء الصحابة الجليل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، الذي اختاره النبي ﷺ إمامًا في صلاة المسلمين أثناء مرضه الأخير. فكان أبو بكر يمثّل أعلى درجات التزام الإسلام واتباع سنة النبي ﷺ، فحدَّد شؤون الدولة الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ ببراعة وتقوى، محافظًا على أصول الوحدة الإيمانية، ومثبتًا للحكم بشرع الله بشموله الكامل.

فحين تولى أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة بعد وفاة رسول الله ﷺ، اجتمعت الأنظار في سقيفة بني ساعدة حيث بُويع بالخلافة وعُقدت له البيعة العامة، مؤكدًا أنه لم يأتِ

طموحًا للسلطان بقدر ما كان حرصه على حماية الأمة وإقامة شرع الله بين أفرادها. وفي خطبته الافتتاحية للمسلمين قال رضي الله عنه: «يا أيها الناس، قد وُليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنتم فأعينوني، وإن أسأتم فقوموني... أطيعوني ما أطعتُ الله ورسولَه، فإذا عصيتُه فلا طاعة لي عليكم»، مرسّخًا بذلك مفهوم الطاعة المشروطة بشرع الله وحده.

استمر أبو بكر رضي الله عنه على نهج النبي ﷺ في ترسيخ الدولة الإسلامية رغم الفتن التي عصفت بها. فقد تصدى لما يُعرف بـحروب الردة حين انصرف بعض العرب عن فريضة الزكاة وانكشف دينهم؛ وعندما اعترض عليه عمر رضي الله عنه قائلاً: «كيف تقاتل هؤلاء وقد قال الرسول ﷺ: «أُمِرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»، جزم أبو بكر بأنه لن يتردد أبداً عن دفع مظالم المسلمين وتحقيق حقوقهم: «وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ... وَلَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا».

هذا الموقف الجاد يعكس إيمانه الراسخ بأن تثبيت حكم الإسلام واجتماع الأمة أهم من كل شيء، وأن الحاكم لا يجوز له أن يتوانى في تطبيق أحكام الشريعة، ليحمي أمة الإسلام من الانهيار.

ولهذا ظلّ الخليفة الصديق رضي الله عنه خاضعًا تمامًا لأحكام الشريعة دون زيادة أو نقصان. يقول حزب التحرير في كتابه نظام الحكم في الإسلام: «الطاعة للحاكم المسلم الذي يحكم بالإسلام فرض ... ولا طاعة في المعصية».

وما يقوله الماوردي في الأحكام السلطانية يؤكد ذلك: «فَفَرَضَ عَلَيْنَا طَاعَةَ أُولِي الْأَمْرِ فِينَا»، أي وجب على المسلمين طاعة من تولَّى أمرهم (الخليفة) في تطبيق شرع الله دون خلاف. وبالتالي كان أبو بكر نائبا عن الأمة في تنفيذ أحكام الله، لا ملكًا يسنّ القانون من هواه، ولا هو حاكم ينزل على رأي الشعب بهواه.

إنَّ هذه المفاهيم الشرعية السياسية مجتمعةً تُؤكد أن الحلَّ الشرعيَّ لأزمات أمَّتنا والعالم هو إعادةُ بناء كيانٍ إسلاميٍّ جامع يطبق الشرعَ كاملاً كما أنزله الله، ويؤسس الخلافةَ الراشدةَ على منهاج النبوة. فبهذا النظام وحده تستعيد الأمة عزَّتها وجماعتها وتعود في الصدارة.

قال تعالى:﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٥٢﴾.

يا حُكّامَ بلادِ المسلمينَ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُم﴾؟

إبراهيم سلامة

أفتطمعون أن يؤمن لكم اليهود والأمريكان؟ فمَن يَرجُ مِنهُم شيئًا لا يَزيدوهُ إلّا خَبالًا وتَخسيرًا، فهم قومٌ بُهتٌ لا عَهدَ عندَهم ولا ذِمّةَ ولا دين. والواقعُ المشهودُ يدلُّ على أفعالِهم وسَوادِ وقَسوةِ قلوبِهم. ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴿٤٣﴾﴾[إبراهيم: ٤٢-٤٣]. ولا تَحسَبَنَّ أنَّ اللهَ يُهمِلُ الظالمينَ ولا يُحاسِبُهم؛ إنّما يُمهِلُهم لأجَلٍ لا يَتأخّرونَ عنهُ ولا يَستقدِمون. وما هذا السلطانُ وهذه البَهرجةُ والنَّعيمُ الظاهرُ عليهم إلّا نِقمةٌ لا نِعمة، ولا رحمةَ فيه لعِصيانِهم للهِ واتِّخاذِهم أربابًا من دونِ الله.

و(الظَّالمونَ) هم اليَهودُ والأمريكانُ، ومَن لا يَحكُم بما أنزلَ اللهُ من المسلمين، فيَتّبعون القوانينَ والأحكامَ الوضعيّةَ في حُكمِهم، فيَعصون اللهَ ورسولَه ﷺ. ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾: يُؤخِّرُهم جميعًا ليومٍ تَجحَظُ فيهِ أعينُهم مُحدِّقةً في الهواء، لا ترى شيئًا، ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴿٤٣﴾﴾. أشخاصُهم مبهوتةٌ، محكومةٌ بالمشي السريع، مُختلَّةُ التوازن، وأعناقُهم ممدودةٌ مشدودةٌ، مُطأطَأةُ الرؤوسِ من الذلِّ والهوان، وأفئدتُهم خاويةٌ، وأعينُهم مُسمَّرةٌ في الهواء، لا حُجّةَ لهم ولا بُرهان.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [آل عمران]. إنَّ طاعةَ أهلِ الكتابِ واتّباعَهم والتلقّيَ منهم وأخذَ أنظمتِهم وقوانينِهم هزيمةٌ داخليّةٌ فكريّةٌ ونفسيّة، تُدمِّرُ الشخصيّةَ الإسلاميّةَ، وتجعَلُ الإذعانَ للكفّارِ قِوامَها ومسلكَها، فيُسلَبُ تميّزُها بالعقيدة الإسلاميّة.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بأخذِ أنظمتِهم وقوانينِهم في الحُكمِ والتحاكمِ إليها، وتنظيمِ شؤونِ حياتِكم وسياستِها وتسييرِ أمورِكم ورعايتِها، ﴿يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾.

وهذا ما نراهُ في واقعِ حياتِنا هذه الأيّام؛ فلا يُحكَمُ بشرعِ اللهِ في بلادِ المسلمينَ كافّةً، ويَعمُّ بلاد المسلمين البغيُ والظُّلمُ والفساد. والواجبُ على المسلمينَ الالتزامُ بشرعِ اللهِ والتمسُّكُ به في الحكمِ والتحاكمِ إليه حصرًا وقصرًا. فالأمّةُ الإسلاميّةُ تُنشِئُ حياتَها وتُنظِّمُها بشرعِ اللهِ ومنهاجِه، ولا تتَّبِعُ سبيلَ الكافرينَ ونهجَ حياتِهم.

والإيمانُ بالإسلامِ يحتِّمُ أن يكونَ الحكمُ والتحاكمُ والقضاءُ والتقاضي والعدلُ والإنصافُ وتنظيمُ

حياةِ الناسِ وحُكمُها في جميعِ مناحي الحياةِ بالشريعة الإسلاميّةِ حصرًا وقصرًا. ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. فقضيّةُ الحكمِ بما أنزلَ اللهُ قضيّةُ الإيمانِ وصحّتِه وشرطُه. فالمؤمنونَ يَحكُمونَ ويتحاكمونَ بما أنزلَ اللهُ على رسولِه ﷺ، ولا يُبدّلونَ منه شيئًا، ولا يَستعيضونَ عنه بشيء، ولا يَزيدونَ في الشرع ولا يَنقصون. والكافرونَ والظالمونَ والفاسقونَ هم الذين لا يَحكُمونَ بما أنزلَ اللهُ تباركَ وتعالى. فإن أطعتم أهلَ الكتابِ وامتثلتم لأنظمتِهم وقوانينِهم، فأنتم مثلُهم، (يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ)، فتُصبحوا بطاعتِهم كافرين. ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾. إنَّها لكبيرةٌ وإثمٌ عظيمٌ أن يَكفرَ المسلمُ بعد إيمانِه، وقد عَلِم أنَّ اللهَ حقٌّ، وأنَّ رسولَ الله ﷺ قد بلَّغَ الرسالةَ وأدَّى الأمانةَ.

وقد بلَغَ المسلمونَ بعد رسولِ الله ﷺ مغاربَ الأرضِ ومشارقَها، ونحنُ مُخاطَبونَ بالقرآنِ الكريمِ والسُّنّةِ النبويّةِ كما خوطِبَ بها المسلمونَ من قبلِنا، وقد أدَّوا ما عليهم من الأمانةِ وبلَّغوا رسالةَ رسولِهم ﷺ، ونحنُ كأنّنا ارتكسنا على أعقابِنا، لا تُحرِّكُنا آياتُ اللهِ ولا سُنّةُ رسولِه ﷺ. ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾. والاعتصامُ باللهِ هو التمسُّكُ بدينِه، والتوكُّلُ عليه، والالتجاءُ إليه. ومن يَتمسّكْ بدينِ اللهِ فقد أطاعَ اللهَ وأطاعَ رسولَه ﷺ. ولا يجوزُ التلقّي في العقيدةِ والمنهجِ وتنظيمِ شؤونِ الحياةِ إلّا بما أُنزِلَ على رسولِ الله ﷺ حصرًا.

عن عبدِ اللهِ بن ثابتٍ قال: جاء عمرُ بنُ الخطابِ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، إنّي مررتُ بأخٍ لي من قُريظة، فكتبَ لي جَوامعَ من التوراة، ألا أعرضُها عليك؟ قال: فتغيَّر وجهُ رسولِ الله ﷺ. قال عبدُ الله: فقلتُ له: ألا ترى ما بوجهِ رسولِ الله ﷺ؟ فقال عمر: رضينا باللهِ ربًّا، وبالإسلامِ دينًا، وبمحمّدٍ ﷺ رسولًا. قال: فسُرِّي عن النبيِّ ﷺ ثم قال: «**والذي نفسي بيده، لو أصبح فيكم موسى ثم اتَّبعتموه وتركتموني لضللتم، إنَّكم حظّي من الأمم، وأنا حظُّكم من النبيّين**». رواه أحمد.

هذا هو منهجُ رسولِ الله ﷺ؛ يمنعُ التلقّيَ من أهلِ الكتابِ أو من غيرِهم فيما يخصُّ العقيدةَ والشريعةَ والشعيرةَ، أي فيما يخصُّ تنظيمَ شؤونِ الحياةِ وحُكمَ الناسِ ورعايتَهم، وتحقيقَ مصالحِهم في جميعِ مناحي الحياة، التي يجبُ أن تكونَ الأنظمةُ والقوانينُ والأحكامُ كلُّها منبثقةً من كتابِ الله وسُنّةِ رسولِه ﷺ.

وأهلُ الكتابِ أشدُّ الناسِ حرصًا على إضلالِ الأمّةِ الإسلاميّةِ عن عقيدتِها؛ فالعقيدةُ الإسلاميّةُ هي مصدرُ القوّةِ والعزّةِ والإلهامِ والشهادةِ والاستشهادِ ونُصرةِ المظلومِ، ونشرُ الإسلامِ دينِ الحقِّ والعدلِ والإنصافِ بين الناس.

رَبَّنَا اغفِرْ لنا ذنوبَنا وإسرافَنا في أمرِنا وثبِّتْ أقدامَنا وانصُرْنا على القومِ الكافرين، وارحَمْنا وارحَمْ والدَينا ومَن له حقٌّ علينا، والمؤمنين يومَ يقومُ الحساب. وصلِّ اللهمَّ وسلِّمْ وبارِكْ على سيِّدِنا محمّد، وعلى آله وصحبِه أجمعين. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

حميدتي يؤدي اليمين لرئاسة حكومة موازية

أعلن قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) تشكيل "حكومة السلام والوحدة" كسلطة موازية في دارفور، وأدى اليمين رئيسًا لمجلسها الرئاسي بمدينة نيالا أواخر أغسطس. أثار ذلك تنديدًا من الحكومة السودانية وتحذيرًا أمميًا من خطر انقسام السودان، إذ اعتُبر خطوة تقود إلى ترسيخ سيطرة حميدتي على إقليم دارفور بمعزل عن الخرطوم.

الوعي: تُشير التحليلات إلى أن حميدتي يسعى لتأسيس دويلة انفصالية في الغرب بعد إخفاقه في السيطرة على العاصمة. فتركز قواته بدارفور مع تنصيب حلفائه (مثل عبدالعزيز الحلو نائبًا له) يوحي بنيّة إنشاء كيان مستقل، مما يعزز سيناريو تفتيت السودان بعد جنوبه. هذه الخطوة – بدعم خارجي خفي – تستنسخ تجربة أمراء الحرب (كحفتر بليبيا)، وتؤكد أن الصراع في السودان بات يهدد وحدته الترابية وينذر بإعادة رسم خارطته بتقسيم جديد يخدم مصالح المستعمرين ووكلائهم.

سفير أمريكي جديد بملامح عسكرية

رشّحت واشنطن الدبلوماسي جيمس هولتسنايدر سفيرًا فوق العادة لدى عمّان، وهو ضابط سابق بمشاة البحرية يتمتع بخبرة واسعة في ملفات الشرق الأوسط، حيث خدم بالعراق وأفغانستان والصومال وشغل مؤخرًا منصب مسؤول الشؤون السياسية-العسكرية بالخارجية الأمريكية.

الوعي: اختيار سفير ذي خلفية عسكرية-استخباراتية يعكس تركيزًا أمريكيًا على الجانب الأمني في العلاقة مع الأردن. فهولتسنايدر مختص بالتنسيق السياسي-العسكري، مما يوحي بنيّة واشنطن تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب وحماية استقرار المملكة التي تستضيف قوات أمريكية وتتمتع بوضع حليف رئيسي خارج الناتو. كما قد يرتبط تعيينه برؤية أمريكية لدور أردني في الإقليم (خصوصًا تجاه سوريا والعراق)، وبالتوجه لتأمين الأردن وسط متغيرات المنطقة (التطبيع وصفقاتها) عبر دبلوماسية ذات طابع عسكري تضمن بقاء عمّان ضمن الفلك الأمريكي.

تسارع خطوات التطبيع مع إسرائيل برعاية أمريكية

شهدت الأسابيع الأخيرة حراكًا دبلوماسيًا مكثفًا لدفع صفقة تطبيع تاريخية بين الرياض وتل أبيب. فالإدارة الأمريكية تفاوض لمنح السعودية ضمانات أمنية واتفاق دفاعي ومساعدة في برنامج نووي مدني مقابل إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل. بالمقابل أكدت الرياض علنًا اشتراطها حصول الفلسطينيين على تسوية عادلة قبل أي تطبيع، بيد أن التقارير تفيد بمرونة سعودية في قبول تطبيع تدريجي مقابل مكاسب استراتيجية ضخمة.

الوعي: هذه الصفقة الكبرى تعكس إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية ضمن رؤية أمريكية لتكوين محور إقليمي يدمج إسرائيل كشرطي المنطقةt. فمن خلال تطبيع المملكة – أرض الحرمين – ستُشرعن باقي الأنظمة ارتماءها في الحضن الصهيوني. واشنطن بدورها تغري الرياض بالدفاع والسلاح (رفع حظر بيع الأسلحة الهجومية وتعزيز القدرات)وبغطاء نووي مدني لضمان تفوقها الإقليمي. هذه الصفقة إن تمت ستعد خيانة أخرى لقضية فلسطين وطعنة في ظهر الأمة، إذ تهدف لتصفية الصراع لصالح كيان يهود مقابل وعود جوفاء. لكنها أيضًا مقامرة خطرة؛ فالشعوب – وخاصة في جزيرة العرب – لن ترضى بالتفريط بمسرى النبي، ولعلها تكون الشعرة التي تقصم ظهر البعير، فتفجّر غضبًا عارمًا يقلب الموازين على رؤوس المطبعين.

تصاعد عنف المستوطنين في الضفة وتهجير عائلات بدوية

شهدت الضفة الغربية المحتلة موجة غير مسبوقة من اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين بحماية قوات الاحتلال، مما أجبر عشرات العائلات الفلسطينية البدوية على الفرار من قراها. في أوائل يوليو، نزحت ٥٠ عائلة من تجمّع عرب المليحات قرب أريحا تحت تهديد المستوطنين المسلحين الذين أقاموا بؤرة استيطانية بجوارهم، في حين وثّقت منظمات حقوقية فلسطينية هذه الحوادث بوصفها تهجيرًا قسريًا يهدف إلى توسعة المستوطنات.

الوعي: يعكس تصاعد عنف المستوطنين استراتيجية إسرائيلية ممنهجة لاقتلاع الفلسطينيين وفرض وقائع جديدة على الأرض. فمنذ اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر ٢٠٢٣، تضاعفت هجمات المستوطنين المدعومين رسميًا بنسبة كبيرة رغم تراجع العمليات الفلسطينية، ما يفنّد مزاعم أن المستوطنين «يدافعون عن أنفسهم». وقد حذّر خبراء أمميون في يوليو ٢٠٢٥ من أن هذه الاعتداءات – من إحراق للممتلكات وتسميم مصادر المياه وسرقة المواشي – ليست عشوائية بل جزء من استراتيجية متعمدة لمحو الوجود الفلسطيني في

مناطق زراعية حيوية. ورغم أن معظم دول العالم تعتبر المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية ذات النزعة اليمينية توفر غطاءً سياسيًا وأمنيًا لهؤلاء المستوطنين المتطرفين، حتى وصل الأمر إلى تهجير تجمعات بأكملها مثل عرب المليحات ووصف الفلسطينيين لذلك بأنه «نكبة جديدة» هذا التصعيد ينذر بتحويل الضفة إلى برميل بارود قابل للانفجار، خصوصًا في ظل غياب المحاسبة وتنامي دعوات دولية لوقف العنف وفرض عقوبات على إسرائيل لحماية السكان الواقعين تحت الاحتلال.

مجزرة رفح: الاحتلال يقتل عشرات المدنيين أثناء طلبهم للإغاثة

في مشهد مروّع يجسّد قسوة الحرب على غزة، فتح جنود إسرائيليون النار بلا إنذار على حشود من الفلسطينيين الجائعين أثناء تجمعهم أمام مركز توزيع مساعدات غذائية في رفح جنوب القطاع. أسفرت المجزرة عن مقتل ٣٤ مدنيًا على الأقل كانوا ينتظرون الحصول على أكياس الطعام ضمن ١١٠ فلسطينيًا قُتلوا في ذلك اليوم الدامي (١٢ يوليو ٢٠٢٥) في أنحاء غزة.

وجاءت هذه الحادثة فيما كانت مفاوضات التهدئة بوساطة قطرية متعثرة وانهمرت الإدانات لخطة إسرائيل ترحيل سكان غزة بالكامل

الوعي: تبرز هذه المجزرة وحشية السياسة الإسرائيلية في تجويع المدنيين بغزة واستهدافهم حتى في لحظات سعيهم للبقاء. فقد وصف شهود عيان موقع الهجوم بأنه تحول إلى «مصيدة موت» غارق بدماء الأبرياء الذين حملوا أكياس المعونات ليتفاجأوا برصاص الجيش الإسرائيلي يمطرهم كأنهم «بط للإصطياد» وتؤكد منظمات حقوقية أن القوات الإسرائيلية تعمّدت استهداف حشود المدنيين حول مراكز الإغاثة الإنسانية، حيث قُتل أكثر من ٨٠٠ فلسطيني وجُرح ٥٠٠٠ آخرون عند مواقع توزيع الغذاء منذ أواخر مايو- كثيرون منهم بأعيرة نارية في الرأس والأطراف في نمط قتل ممنهج.

هذه الجرائم أثارت صدمة دولية ووصفتها الأمم المتحدة بأنها «مذابح بشرية» و«مصائد موت»، مما زاد الضغوط على إسرائيل لوقف استهداف المدنيين. لكن القيادة الإسرائيلية المتطرفة واصلت تبريرها للعمليات بذريعة القضاء على حماس مهما كان الثمن البشري، في تجاهل صارخ لقوانين الحرب. تعكس المجزرة حالةً تتحمل دول الطوق مسؤوليتها لتركها أهل غزة طعما في يد الكيان المجرم، حالة بلغها أهالي غزة بين مطرقة الجوع وسندان القصف؛ فلا ملاذ آمن أو فعل نجاة بمنأى عن نيران إسرائيل، الأمر الذي دفع محللين لوصفها بأنها سياسة متعمدة لـكسر إرادة السكان عبر التجويع والترهيب. ، أو حالة انتقام

لشدة ما نال الكيان الغاصب من ألم منذ السابع من أكتوبر، مثل هذه الفظائع ترقى لجرائم حرب وتزيد من عزلة إسرائيل دوليًا، خاصة في ظل تنامي الدعوات للتحقيق والمحاسبة.

مجاعة غير مسبوقة في غزة تحصد أرواح الأطفال وتنفّر العالم

يواجه قطاع غزة المنكوب حربًا من نوع آخر تتمثل في المجاعة الجماعية التي تفتك بالسكان، خاصة الأطفال، نتيجة الحصار الخانق وتعمد إسرائيل منع الإمدادات. حذّرت منظمات دولية في يوليو ٢٠٢٥ من انتشار الجوع الحاد وارتفاع وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية، حيث سُجّل موت ٦٧ طفلًا حتى الآن بسبب الجوع فيما بات ٦٥٠ ألف طفل تحت سن الخامسة معرضين لخطر سوء التغذية الحاد الوشيك.

وأفادت سلطات الصحة المحلية بأن عشرات الفلسطينيين يموتون كل ثلاثة أيام جراء نقص الطعام والدواء في وضع إنساني «قاسي إلى أبعد حد».

الوعي: تمثل المجاعة الحالية في غزة نتيجة مباشرة لاستراتيجية الحصار والتجويع التي تتبعها إسرائيل في حربها، الأمر الذي دفع بأكثر من ١٠٠ منظمة إغاثة وحقوقية إلى دق ناقوس الخطر واتهام إسرائيل بارتكاب «تجويع جماعي» متعمد للسكان. وفي ظل انقطاع الكهرباء ونضوب الوقود، تعجز المستشفيات عن إنقاذ الأطفال الهزلى الذين تحولوا إلى «هياكل عظمية بائسة» نتيجة سوء التغذية. لقد أصبح الحصول على كسرة خبز بالنسبة لمليوني محاصر في غزة معركة يومية قد تودي بحياتهم؛ فطوابير الطعام تتعرض للقصف، ومراكز التوزيع تحولت إلى ساحات قتل كما ظهر في مجزرة رفح. هذا المشهد الكارثي أثار موجة غضب عالمية غير مسبوقة ضد إسرائيل، حيث وصفت أكثر من ١٠٠ منظمة دولية الوضع بأنه «أسوأ أزمة مجاعة يشهدها العالم اليوم» وطالبت بتحرك حكومي عاجل للضغط على إسرائيل ورفع الحصار.كما دفع ذلك بعض الدول للتحرك الرمزي مثل قيام فرنسا بإلقاء مساعدات جوًا (رغم إقرارها أنها غير كافية أمام منع إسرائيل وصول الإمدادات برًا). إن استمرار سياسة التجويع الجماعي لا يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي فحسب، بل يؤجج المشاعر في العالمَيْن العربي والإسلامي، ويضع الدول الغربية – الداعمة لإسرائيل – في موقف حرج أمام شعوبها. ولعل وصف الأمين العام للأمم المتحدة الصمت الدولي بأنه «أمر لا يُغتفر»يعكس حجم التقصير الأممي، والتواطئ الأمريكي ويشير إلى أن هذه المجاعة المصنَّعة باتت سلاحًا يحاولون به كسر إرادة غزة وإجبار أهلها على الهجرة – وهي سياسة تهجير قسري مرفوضة دوليًا.

تصاعد العنف ضد مسلمي الهند في ظل حكم القوميين الهندوس

شهدت الهند خلال صيف ٢٠٢٥ موجة مقلقة من الهجمات الطائفية التي تستهدف الأقلية المسلمة على أيدي جماعات هندوسية متطرفة، بتشجيع ضمني من مناخ التحريض الذي يرعاه حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم. في ولايات شمال الهند ووسطها، تعرض عشرات المسلمين للضرب وحتى القتل على أيدي «حراس الأبقار» بذريعة الاشتباه في أكلهم أو تجارتهم بلحوم البقر المقدسة عند الهندوس. ففي حادثة مروعة بولاية هاريانا في أغسطس، قتل حشد قروي شابًا مسلمًا (٢٦ عامًا) لمجرد شائعة عن تناوله لحم بقري. كما سجلت حالات اعتداء على مسلمين مسافرين في القطارات وتفتيش أطعمتهم والاعتداء عليهم إن وُجد ما يعتقد المتطرفون أنه لحم بقري.

الوعي: تأتي هذه الحوادث ضمن سياق أوسع من تصاعد الإسلاموفوبيا المؤسسية والمجتمعية منذ تولي ناريندرا مودي وحزبه القومي الهندوسي السلطة. فالحكومة فشلت مرارًا في حماية المسلمين، بل إن مسؤوليها غالبًا ما يبررون ضمنيًا تلك الانتهاكات؛ حيث تُظهر التقارير أن الشرطة تقاعست عن توقيف الجناة أو وجّهت التهم أحيانًا للضحايا أنفسهم.

وروجت وسائل إعلام موالية للحكومة لخطاب الكراهية، وعمد بعض المسؤولين المحليين إلى هدم منازل أسر مسلمة بالجرافات كعقاب جماعي بعد أي صدام طائفي فيما سُمّي بسياسة «العدالة عبر الجرافة». وقد بلغ الأمر ذروته مع سنّ قوانين تمييزية في بعض الولايات تمنع الحجاب في المدارس أو تحد من الذبح الحلال، ما أجج الشعور بالتهميش. هذه البيئة أدت إلى تطبيع العنف الشعبي ضد المسلمين؛ فباسم حماية «الأم غاو» (البقرة) تُرتكب جرائم قتل بدم بارد. وقد أشار تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن مسؤولي الحكومة أنفسهم يؤججون الكراهية بخطابات متطرفة ضد المسلمين خلال الحملات الانتخابية.

النتيجة هي خوف عميق لدى مسلمي الهند (٢٠٠ مليون نسمة) من تحولهم لمواطنين من درجة ثانية أو حتى استهداف وجودهم. وعلى المستوى الداخلي، بدأت أصوات ليبرالية وعلمانية هندية تدق ناقوس الخطر من أن «الهند الجديدة» التي تعد بها حكومة مودي هي دولة دينية هندوسية متعصبة تهدد وحدة الهند نفسها. فالعنف لم يطل المسلمين فقط؛ بل أيضًا المسيحيين والداليت (المنبوذين). وإذا استمر الإفلات من العقاب، يخشى مراقبون من اندلاع اضطرابات طائفية أوسع نطاقًا قد تعيد للأذهان مشاهد العنف الجماعي في كجرات ٢٠٠٢ أو تقسيم الهند ١٩٤٧.

هل نظرية العقد الاجتماعي هي نفسها البيعة التي شرعها الإسلام لتنصيب الحاكم؟

بالغ كثير من المثقّفين في تشبيه نظريّة العقد الاجتماعي عند جان جاك روسّو وغيره من فلاسفة التنوير الأوروبيين بالبيعة التي شرعها الإسلام. فنظريّة العقد الاجتماعي عند روسّو وغيره ليس موضوعها كيفيّة تولّي الحاكم للسلطة، وإن تناولوا هذه القضية في جانب من نظريّاتهم.

الفكرة الأساس في نظريّة العقد الاجتماعي هي تعارُف الناس على طريقة من العيش، بحيث يتنازل أفراد المجتمع عن قسم من حرّياتهم الشخصية للتوافق على أعراف جماعية، ثمّ يُلزِمون الحاكم الذي ينصّبونه بما تعارفوا عليه من طريقة للعيش، ويُلزِمونه ما يقرّرونه من تشريعات وقوانين. فكلّ هذه الأمور؛ الدستور والقوانين والتشريعات، كلّها خاضعة للتعاقد. ومن هنا ظهر فيما بعد مصطلح الديمقراطية للتعبير عن الفكرة ذاتها، إذ لم يكن مصطلح الديمقراطية رائجًا في زمن روسّو وسائر فلاسفة التنوير. ولكنّ المصطلح استُدعي بعد ذلك من التاريخ اليوناني القديم، وراج، ليعبّر عن المعنى نفسه، وهو أنّ الشعب هو صاحب الحقّ في وضع التشريعات والقوانين، وتاليًا هو صاحب الحقّ في اختيار الحاكم، ومن ثَمّ في محاسبته.

وعليه فإنّه لا يكفي أن يكون ثمّة تشابه في مسألة أنّ الشعب يختار الحاكم لنقول إنّ نظريّة العقد الاجتماعي موجودة في الإسلام، أو إنّ الإسلام سبق جان جاك روسّو وسبق الأوروبيين منذ مئات السنين في إرساء ما يسمّى بنظريّة العقد الاجتماعي. لا، نظرية العقد الاجتماعي لا تمتّ بصلة إلى الإسلام، وليست مماثلة لما جاء به، وتختلف جذريًا عن الإسلام.

فبينما نظريّة العقد الاجتماعي تفيد أنّ المجتمع يتعارف على طريقة تعيش معيّنة ويتعارف على أنظمة يشرعها هو، وهو يُلزِم الحاكمَ أن يطبّق الأنظمة والقوانين التي شرعها وأرادها، فإنّ الإسلام لا يعطي الشعب ولا الحاكم حقّ اختيار التشريعات، إذ الجميع خاضعون دون خيار للشريعة الإسلامية. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا ٣٦﴾. وعليه لا وجود لسلطة تشريعية تَفرض على الحاكم والدولة ما تختاره من تشريعات في الدولة الإسلامية.

فالعقد الاختياري الوحيد بين الحاكم والمحكوم هو عقد على اختيار هذا الحاكم وتنصيبه، بينما يكون الطرفان ملزمَين تطبيق الشرع الإسلامي، فلا يحقّ للأمّة أن تطالب بتغيير الأنظمة والقوانين من الإسلام إلى غيره، ولا يحقّ للحاكم أيضا أن يذعن لرغبة الناس في اختيار حكم تشريعي واحد من غير الإسلام، ولا أن يختار هو تطبيق أي تشريع غير الإسلام.

الخلاصة أنّ البيعة التي شرعها الإسلام ليست هي نفسها نظريّة العقد الاجتماعي، سواء لدى جان جاك روسّو أو غيره.

رسالة إلى إخوتنا وأهلنا في غزة

أيها الصامدون المرابطون على ثغر من أعظم ثغور الإسلام: اعلموا أن ما أنتم فيه من بلاء ومحنة، إنما هو طريق العز في الدنيا ودرجات العلو في الآخرة، امتحنكم الله به ليطهركم ويعلي مقامكم. قال تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوۡلَىٰنَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٥١﴾ [التوبة: ٥١]. فهو كتب ما كتب لَكُم لا عليكم، لتزدادوا أجراً وثباتاً، ولتعلو رايتكم بين الأمم.

واعلموا أن ما من مصيبة تقع في الأرض ولا في الأنفس إلا وهي مكتوبة عند الله من قبل أن تكون، كما قال سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢﴾ [الحديد: ٢٢]. ليكون يقينكم أن ما فاتكم لم يكن ليصيبكم، وما أصابكم لم يكن ليخطئكم.

وإن هذه سنّة جارية في تاريخ المؤمنين، فما من أمة ابتليت وصبرت إلا أورثها الله الأرض، وهذا المشهد ليس ببعيد عما وقع لقوم موسى عليه السلام، حينما قال فرعون متوعداً: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَنَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡ وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]. أليس هذا الوصف اليوم هو حال عدوكم الذي يستهدف الأطفال والنساء ويظن أنه بقوته قادر عليكم؟!

فقال قوم موسى وقد أرهقهم البلاء: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَاۚ﴾ [الأعراف: ١٢٩]. كلمات تعبّر عن عجز وألم طويل، وهنا جاء الجواب الحاسم من موسى عليه السلام، يحمل وعد الله وبشارة النصر: ﴿قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُهۡلِكَ عَدُوَّكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾. هكذا علّمهم أن طريق الاستخلاف والتمكين لا يُفتح إلا بالصبر على البلاء، وأن الظلم مهما اشتد فإن نهايته الزوال، والعاقبة للمتقين.

وأنتم اليوم تقولون بلسان حالكم مثلما قالوا، لكن الجواب نفسه هو لكم: إن ربكم سيهلك عدوكم، وسيورثكم الأرض من بعدهم بثباتكم وصدقكم ومرابطتكم. فاصبروا وصابروا ورابطوا، فإن وعد الله حق.

لقد علّمنا رسول الله ﷺ أن ننظر إلى البلاء بعين اليقين، فقال لابن عباس: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك.**» فما أنتم فيه بيد الله لا بيد العدو، ورزقكم وأجلكم ودرجاتكم عند الله لا عند أحد سواه.

أهلنا في غزة: أنتم اليوم تقفون في مقام الأنبياء والصالحين، مقام الثبات على الحق في وجه الطغيان. فكل مشقة، وكل جرح، وكل شهيد، هو زاد في ميزان حسناتكم، ورفعة لمقامكم. وإن معية الله معكم، ونصره قريب، فاصبروا واثبتوا، وأبشروا بما وعد الله من جنات ودرجات، ومن عزّ في الدنيا لا ينال إلا بالصمود والتضحية.

ثبتكم الله، وأمدكم بمدده، وربط على قلوبكم، وجعل في خطواتكم نوراً، وأراكم عاجلاً فرجاً ونصراً مبيناً.

الموقع الرسمي لمجلة الوعي: http://www.al-waie.org

الحساب الرسمي لمجلة الوعي على الفيسبوك: https://www.facebook.com/alwaie.info

الحساب الرسمي لمجلة الوعي على إكس (التويتر): https://x.com/alwaiemagazine

القناة الرسمية لمجلة الوعي على الانستغرام: https://www.instagram.com/alwaiemagazine/

عنوان المجلة على الديلي موشن: https://www.dailymotion.com/alwaiemagazine